حوارات أيام ثورة

25 يناير 2011

إعداد دكتور علي السلمي

2021

حوارات صحفية – المحاورة: رانيا بدوي

هذه مختاراتٌ من حوارات رانيا بدوي الصحفية، وهي الحوارات التي تنشر في الصحف المصرية على مدار الأعوام الماضية وحتى اللحظة. . . تحاور فيها الرؤساء والعلماء والكتاب والمسئولين، في مصر والشرق الأوسط. . . حريصة خلالها على أن تكون أسئلتها جميعا، من نبض الشارع، وتعكس ما يجول بعقول وأذهان الناس . . . . حوارات تغوص في قضايا الساعة، تأتي بالحقيقة إلى القارئ. ببساطة، وصراحةٍ، وموضوعية [1]

[1] http://rania-badawy.blogspot.com/2011/10/blog-post_6522.html

1. حوار 28/ 2/ 2011

مع

د. على السمان

رئيس لجنة حوار الأديان في حوار ساخن لـ "المصري اليوم" "بدراوي" استقال من "الوطني" لأنه اتفق مع «مبارك» على التنحي ففوجئ بتفويض "سليمان"

قال الدكتور على السمان، رئيس لجنة حوار الأديان في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، إن الدكتور حسام بدراوي استقال من منصبه كأمين عام للحزب الوطني بعد أيام قليلة من تعيينه، لأنه اتفق مع الرئيس السابق حسنى مبارك على التنحي عن منصبه، لكنه فوجئ به يفوض نائبه الوزير عمر سليمان بصلاحياته، مشيرا إلى أنه لو حدث التنحي بدلاً من التفويض لنزلت الجماهير إلى الشارع تطالب مبارك بالبقاء، متهماً جمال مبارك، وأنس الفقي، بأنهما أعدا خطاب التفويض استناداً إلى ما سماه خلفيات وأجندات خاصة لا علاقة لها بدرامية الموقف، مؤكداً أنه ليس من المعقول تسليم مستقبل مصر لأحمد عز، الذي كان يخوض أولى تجاربه السياسية.

وأضاف «السمان» في حواره مع «المصري اليوم» أنه كان يؤيد استمرار مبارك في منصبه حتى نهاية ولايته، لإيمانه بأن وجوده كان سيعجل من عملية الإصلاح، معلنا عن تمسكه بما قاله في حوار سابق حول أن القاعدة العريضة التي تضم الفقراء يرون أن مبارك يهتم بالبعد الاجتماعي، معتبراً أن ما حدث في 25 يناير الماضي، «انتفاضة شباب» قام بها سكان المدن، وليس ثورة، لافتاً إلى أنه لو كان في مصر وقتها كان سيذهب إلى ميدان التحرير كصحفي وليس كثائر، مشيراً إلى أنه يفضل الاكتفاء بتعديل الدستور، في الوقت الحالي ويشدد على انتخاب رئيس الجمهورية أولاً ثم تغيير الدستور ثم إجراء انتخابات برلمانية وفق الدستور الجديد، وإلى نص الحوار:

■بصراحة هل كنت ممن سعدوا بثورة شباب 25 يناير، وتنحى الرئيس مبارك عن الحكم أم لا؟

-أولا أفضل تعبير «انتفاضة الشباب»، وذلك لكونها تلقائية، وتعتمد على موقع «فيس بوك» وغيره من سبل الاتصالات الحديثة، أما الثورة فتحتاج إلى وقت زمنى في الإعداد والتنظيم، وتتطلب وجود قيادات، عموما أنا لم أسعد بسيناريو تنحى الرئيس، لأنه جاء نتيجة تناقضين، الأول أن كل خطوة من سيناريو التنحي منذ 25 يناير حتى إعلان التنحي كانت دائما متأخرة زمنياً، والثاني: هو أن أجندة مطالب الشباب كانت تتطور بسرعة هائلة، وكنت غير سعيد بخطاب تفويض السلطات للسيد عمر سليمان فيما يتعلق بأسلوبه وانتقاء كلماته، لاسيما بعد أن سمعت أن كلاً من جمال مبارك، الأمين العام المساعد السابق للحزب الوطني، وأنس الفقي، وزير الإعلام السابق، هما اللذان أعدا الخطاب بخلفيات وأجندات خاصة لا علاقة لها بدرامية الموقف، بل من يدرى لو أن خطاب التنحي في نفس اليوم حل محل خطاب تفويض السلطات، كما كان متفقاً عليه مع الدكتور حسام بدراوي، لكان هناك احتمال أن جزءا مهماً من شرائح الشعب نزل إلى الشوارع مطالباً الرئيس بالبقاء حتى سبتمبر المقبل مع عدم الترشح لفترة جديدة، تماما مثلما حدث في 7 يونيو 1967 مع الرئيس الراحل جمال عبدالناصر بعد نكسة وهزيمة مريرة ومهينة انتهت باحتلال كل سيناء.

■قلت «ما كان متفقا عليه مع الدكتور حسام بدراوي» أي اتفاق تقصد، وهل اتفق الرئيس مبارك مع الدكتور حسام بدراوي على ضرورة التنحي؟

-حسبما وصل إلىَّ من معلومات أن الدكتور حسام بدراوي قابل الرئيس مبارك، واقترح عليه التنحي، إلا أنه فوجئ بخطاب تكليف السيد عمر سليمان بصلاحيات رئيس الجمهورية، ولهذا السبب قدم حسام بدراوي استقالته من أمانة الحزب الوطني، لأن ما تم لم يكن ما هو متفق عليه.

■بصراحة. لو لم تكن في جولة أوروبية في نفس توقيت الثورة هل كنت ستنزل إلى ميدان التحرير؟

-كصحفي أسمع وأرى وأحلل. نعم.

■ولكن ليس كثائر على النظام؟

-أكذب لو قلت سأنزل كثائر.

■في حوار سابق لـ«المصرى اليوم» معك قلت إننا لو سألنا القاعدة العريضة من الناس سنجد أنهم يريدون استمرار مبارك في الحكم، فهل ما زلت عند قناعاتك الآن؟

-لدى الواقعية لأقول إن انتفاضة الشباب هي انتفاضة سكان المدن وليس الريف، الذي كان وما زال يمثل قاعدة عريضة من الشعب، وأن جزءا من فقراء مصر كان لديهم إحساس بأن مبارك كان يهتم بالبعد الاجتماعي وما زال يذكر اليوم الذي تصدى فيه مبارك ليوسف بطرس غالى، وزير المالية السابق، يوم عيد العمال، مطالبا بزيادة المكافآت وتم ذلك، ولكن كان الوزراء يغيرون جزءاً من التوجه الاجتماعي بعد ذلك، ولكن كل هؤلاء من القاعدة العريضة أعتقد أنهم كانوا سعيدين بأن الرئيس لن يترشح لفترة قادمة، لأنه على كل الأحوال إن 30 عاما أجل طويل جدا.

■وهل كنت شخصيا مع فكرة بقاء الرئيس حتى سبتمبر المقبل؟

-نعم وذلك في بداية الأمور، لكن بعد أن تعقدت الأمور، وظهر رد الفعل العنيف تجاه خطاب تكليف عمر سليمان، شعرت بأن البلاد تذهب نحو مخاطر حقيقية، وأن على الرئيس التنحي الفوري، وسبب تمسكي بفكرة وجوده حتى سبتمبر المقبل كان لأنني أؤمن بأن وجوده سيعجل من عملية الإصلاح.

■ولكن البعض كان يرى أن أي إصلاح في وجوده لن يأتي بالنتائج المرجوة؟

-أنا كنت مؤمناً بأنه سيصلح ما أخطأه إيمانا منه بأن الدور قد انتهى.

■هل تؤيد ما يقال حول أن تزوير انتخابات مجلس الشعب الماضية كان القشة التي قصمت ظهر البعير؟

-نعم دون شك الانتخابات الأخيرة كانت مهزلة حقيقية ومهانة لشعب مصر، فلم يتحدث أحد معي حتى المنتمون للأغلبية إلا وكرر لي عبارة: «هذه مسرحية مستحيلة البدايات والنهايات»، بل يشهد الله أن أحد المحافظين المحترمين في الصعيد قد صارح السيدة سوزان مبارك بشعور الإحباط، الذي انتابه لأسلوب التعامل مع الانتخابات، والمعروف أن هذا المحافظ المحترم كان محل احترام القيادات العليا السياسية منها والعسكرية، فلم يكن يعقل أن يسلم مصير ومستقبل مصر السياسي إلى شاب كان يمارس أول تجربة سياسية له على المستوى القومي، وأقصد أحمد عز، أمين التنظيم السابق في الحزب الوطني، وأن يكون هو المتصرف الوحيد فيها، وأن تدفع مصر كلها ثمن الفاتورة، أنا على ثقة بأن النائب العام وقضاء مصر النزيه سيقتصون لحقوق مصر السياسية وسمعتها، التي أهدرت على يد أحمد عز، الذي صدق الجهاز الإداري في الدولة كله أنه يملك ويحكم، ولا راد لقضائه، ولديه حصانة ابن رئيس الدولة، مع قلة الخبرة والعناد المريض وخوف كثير من القيادات ليقولوا لهذا الشاب الطموح بجنون قف من أنت، إن ما أهدره أحمد عز بالجريمة السياسية في الانتخابات هو في رأيي أهم وأخطر من موضوع الحديد واحتكاره له.

■لماذا تلقى باللوم الأكبر على أحمد عز وتتجاهل من أعطوه هذه الصلاحيات؟

-ألقى باللوم الأكبر على أحمد عز باعتباره كان مهندس الهزيمة الكبرى لمأساة ومهزلة الانتخابات الأخيرة، ولكن ليس سراً على أحد أن «عز» كان الذراع اليمنى ورجل جمال مبارك، فمسؤولية الاختيار تقع على جمال مبارك، الذي أعطاه هذه الصلاحيات في غفلة من الزمن، وغياب روح مسؤولية الحكومة في التصدي لاحتكاره إدارة الانتخابات بالأسلوب الذي يراه.

■ومن مكن جمال مبارك من هذه الصلاحيات واختيار أعوان يرتعون في البلد وكأنه عزبة خاصة؟

-المسألة لا تحتاج إلى عبقرية، فهو ابن رئيس الجمهورية، والنظام بأكمله قَبِل أن يجعل من لجنة السياسات نقطة محورية في إدارة شؤون البلاد، وأصبح الانتماء إلى لجنة السياسات يمثل في حد ذاته بداية الحصول على النفوذ.

■ما رأيك في التعديلات الدستورية؟

-ممتازة. ولكن أفضل مراجعة الأولويات بأن نبدأ بانتخاب رئيس الجمهورية أولاً، وذلك سيمهد إلى استقرار البلاد، ومن ثم يدعو الرئيس الجديد فور، توليه، إلى جمعية تأسيسية منتخبة تضع الدستور الجديد، مع ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع، حيث يتم على أساسه انتخاب المجالس المحلية ومجلسي الشعب والشورى لضمان قوة هذه المجالس وديمقراطيتها في المستقبل.

خاصة أن أي محاولة لإجراء انتخابات برلمانية الآن وسط الانفلات الأمني في الشارع المصري قد تأتى بنتائج عكسية وقد تنتهى بتكتلات تؤدى إلى سوء اختيار الرئيس.

■إلى إي الأنظمة تميل البرلماني أي الرئاسي في حكم مصر؟

-نظام برلماني أي أن البرلمان هو سيد الموقف بالنسبة لكل السلطة التنفيذية، وهنا أقول بصراحة إن البرلمان يملك فعلا إمكانية إقالة الوزارة حينما يسحب الثقة، ولكن من الأفضل ألا يكون من سلطة البرلمان سحب الثقة من رئيس الدولة، ولابد من البحث عن معادلة للتوازن بين سلطة البرلمان وسلطة الرئيس، ليكون نظاما رئاسيا برلمانيا في آن واحد.

■ما رأيك في طلبات بعض الثوار بتشكيل حكومة ائتلافية، وهل مصر مستعدة لتجربة من هذا النوع في المستقبل أم أنها ستفتح باباً للخلاف بين القوى السياسية المختلفة؟

-لا أعتقد أن حكومة ائتلافية مع الخلافات الفكرية والعقائدية تكون على استعداد لمواجهة الموقف المطلوب في مرحلة الانتقال، وأعتقد أن الأمثل أن تكون حكومة تكنوقراط، وأفضّل فيما يخصني أن يبقى الفريق أحمد شفيق، رئيساً للوزراء، لأنه

رجل تقنى، وحصل على ثقة غالبية الناس بأسلوبه الهادئ، إضافة إلى أنه من الضروري أن يمثل عنصراً لاستمرارية ما بدأ في مصر من مشروعات لن نهدمها بحجة أنها تقررت في الماضي.

■رغم أن الموقف حسم بإدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للبلاد لفترة انتقالية، فإن البعض مازال يطالب بمجلس رئاسي مدنى به عضو من المؤسسة العسكرية يدير البلاد في هذه المرحلة على ألا يترشح أحد أعضاء هذا المجلس للرئاسة فيما بعد، فما رأيك؟

-أفضل أن تبقى الأمور على ما هي عليه بالنسبة لمسؤولية الجيش عن إدارة شؤون الدولة أثناء المرحلة الانتقالية، وهذا ما سهل مثلاً عملية اتخاذ القرارات التي وردت في البيان الخامس للقوات المسلحة الذي أكد احترام الاتفاقيات الدولية والذي كان من شأنه إغلاق الباب بالسرعة المطلوبة على كل المناورات الدولية التي عبرت بمبالغة عن قلقها بشأن اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، وكذلك قرارات حل مجلسي الشعب والشورى، وتعطيل الدستور التي كانت في حاجة إلى حسم قيادي، وليس نقاشاً في مجلس رئاسي مدنى، أما بالنسبة للمجلس الرئاسي المدني فلا أفضل أن يسمى «رئاسي» ولكن أن يكون هناك مجلس مدنى من عقلاء وخبراء مصر يستعين به المجلس الأعلى للقوات المسلحة في القرارات التي يتخذها.

■وما مقترحاتك للخروج من المأزق الحالي؟

-الحل يكمن في الديموقراطية الحقيقية التي هي توأم الحرية. لن أدخل في تفاصيل القانون الدستوري، فإن ما سيتم من إصلاح دستوري بمعرفة علماء مصر سيكون حتماً بمثابة «ثورة تصحيح» تسمح بتحديد مدة بقاء الرئيس في منصبه بما لا يتعدى مدتين، وإتاحة الفرص للترشح، وعودة دور القضاء للإشراف على الانتخابات، وأن يأتي مجلسا شعب وشورى جديدان لا علاقة لهما بتجار المخدرات وممارسي السلطة والبلطجة والمال، هذا على الجانب السياسي، أما على الجانب الشعبي فمطلوب

صحوة ورغبة صادقة لحماية المجتمع، فقد حدث انهيار في حياتنا اليومية وتسيب في حماية المال العام، والأراضي، والمواطن، مع تزايد حدة «أساليب العنف والبلطجة» بأنواع مختلفة، إضافة إلى فوضى المرور التي جعلت من الشارع المصري مسرحاً مأساوياً تصطدم فيه المركبات المختلفة ليسقط الضحايا بأعداد تزايدت حتى اعتدنا عليها، وكانت وسيلة التهدئة الأولى من جانب الحكومة هي تغيير وزير النقل بدلاً من علاج المشكلة من جذورها، ولا ننسى أننا نريد ضبطاً وربطاً يحمى أراضي الدولة، وأراضي الضعفاء من وضع اليد ممن لديهم النفوذ للاستيلاء على أراضي الدولة بالقوة في غيبة من القانون لتتكون ثروات بأرقام فلكية لم تسجلها ذاكرتنا في تاريخ مصر، كما نريد ضبطاً وربطاً داخل إمبراطورية الحكم المحلى التي مارس كثير من رجالها ثقافة الفساد، وثورة تصحيح داخل المدرسة والجامعة لنتوقف عن تخريج الجهل، وانعدام الثقافة، والبطالة من مؤسساتنا التعليمية.

ونريد أن يعود إلى «مصر المرأة» وجهها الحضاري في عهد النهضة أيام صفية زغلول، وهدى شعراوي، وسيزا نبراوي، هؤلاء السيدات الفضليات اللاتي قدن ثورة تحرير المرأة، وأن يغيب من حياتنا النقاب المستورد من دول الجوار ليس لأسباب دينية لن أناقش صحتها، ولكن دفاعاً عن أمن المواطن والمجتمع حينما يصعب مضاهاة الوجه تحت النقاب مع الصورة الموجودة على بطاقة تحقيق الشخصية، نريد أن نحرر وجه مصر من مخاطر عصور الإظلام، وأن ندرّس تاريخ جيش مصر للشباب وكيف أنه يبنى ويعمر منذ محمد على باشا الكبير، وحتى أيامنا هذه بطرق أعطت لمصر وجها آخر بجانب عشرات المشروعات الأخرى الخدمية.

■هناك من يرى أن الأفضل لرجال الأعمال في المستقبل هو أن يظلوا رجال أعمال، في حين يطلب البعض الآخر أن يتولى رجال الأعمال مسؤولية اجتماعية تجاه البلد. فإلى أيهما تميل؟

-أولاً نريد توازناً بين الأهمية القصوى لتشجيع الاستثمارات والحاجة الملحة لحماية البعد الاجتماعي لصالح الفقراء ومحدودي الدخل، وليت أصحاب الثروات الذين عودوا آذاننا على أرقام جديدة تتحدث فقط عن المليارات ونسيت لغة الملايين- أخذوا من الغرب أمثلة راقية في خدمة المجتمع وتعليمه وتثقيفه، فنرى المبالغ الضخمة التي وضعها روكفلر وفورد في أمريكا، وفي مصر توجد مؤسسة محترمة هي مؤسسة «ساويرس.«

■أخيراً هل هناك إجراءات عاجلة يجب القيام بها في الوقت الراهن؟

-أولاً: لابد من محاكمة سريعة وعاجلة للمسؤولين عن قتل شهداء 28 يناير، وعن سوء معاملة الصحفيين الأجانب التي تسببت في زيادة الحملة الشرسة من كل بقعة في الخارج ضد النظام المصري،

ثانياً: أطالب شباب مصر بأن يتحولوا إلى قوة دافعة للوعي السياسي وحركة العمل والتنمية،

ثالثاً: أقترح أن يقام في ميدان التحرير نصب تذكاري يحج إليه شعب مصر يوم 28 يناير من كل عام تحية للشهداء،

رابعاً: أطالب الوطنيين من أبناء هذه الأمة بأن يكتبوا وثيقة ويوجهوها إلى الرئيس الإيراني، وحزب الله، والقيادات الأمريكية والأوروبية تؤكد أن مصر ستظل دائماً رغم كل الخلافات في الرأي بين أبنائها تؤمن بمبدأ هو جزء من تاريخها «لن نقبل وصاية من أحد، قرارنا بيدنا تفرضه إرادتنا الحرة»، وأخيراً ضرورة إجراء مصالحة بين الشرعية الشعبية وقانونية النظام العام، وأن يعظم كل منا لغة العقل وألا يطلق العنان للمشاعر والعواطف.

2. حوار 25/ 2/ 2011

مع

د. حازم الببلاوي

مستشار صندوق النقد العربي لـ "المصري اليوم": الاقتصاد المصري لن ينهار.. و"مكاسب الثورة" ستعوض أي خسائر

أشارت بعض التقارير الاقتصادية إلى خسائر بقيمة 100 مليار جنيه مصري منذ بداية ثورة 25 يناير، وهى الفاتورة المرشحة للازدياد إذا لم تتم معالجة الوضع السياسي المصري بشكل سريع ومنظم.. ورغم أن الأرقام قد تبدو ضخمة، فإن الخبير الاقتصادي الدكتور حازم الببلاوي، مستشار صندوق النقد العربي، يؤكد أنها خسائر يمكن تعويضها في المستقبل إذا ما تحسن الوضع السياسي وتم إعمال الرقابة والمساءلة والشفافية، ولكنه حذر من مغبة الإفراط في استرضاء الشعب المصري بالتعويضات والعلاوات حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة عجز الموازنة وإلى نص الحوار:

■مازالت الفاتورة الاقتصادية التي ستدفعها مصر بعد ثورة 25 يناير ترتفع يوما بعد الآخر والبعض متخوف من عدم القدرة على سدادها في المستقبل وحدوث انهيار اقتصادي؟

-لا أعتقد أن هناك احتمالا لانهيار اقتصادي، وإن كان هناك بالضرورة بعض الخسائر، خاصة بالنسبة لقطاع السياحة. أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، فبالرغم من أن هناك احتمالا لخروج بعض الأموال، فإنه في الغالب سيكون وضعاً مؤقتاً، وتعود الاستثمارات بعد ذلك وربما بأحجام أكبر عندما يتحقق الاستقرار السياسي والأمني.

■ولكن بعض التقارير الاقتصادية أشارت إلى خسائر بنحو 100 مليار جنيه تكبدتها مصر منذ اندلاع الثورة أي بما يوازى 350 مليون دولار يوميا؟

-أنا أعتقد أن كل الأرقام هي أرقام تقريبية واحتمالية ولا أحد يعرف حجم الخسائر بالضبط. والأكيد أن هناك خسائر، ولكن لا ينبغي المبالغة كثيراً، فالأكيد أيضاً أن التغيير والإصلاح ستترتب عليهما فوائد ومكاسب هائلة، بحيث تعوض أي خسائر. هذه الخسائر هي بمثابة الاستثمار لمستقبل أعتقد أنه سوف يكون مشرقاً، إذا استطاعت مصر أن تضع أسس نظام سياسي واقتصادي سليم وكفء ونزيه، فهذه مكاسب تبرر أي تكاليف.

■وما الإجراءات الاقتصادية السريعة التي يجب اتخاذها فوراً لتقليل الخسائر؟

-لا أعتقد أن المشكلة العاجلة هي مشكلة إجراءات اقتصادية، وإنما هي مشكلة استعادة الاستقرار السياسي والأمني ويكون ذلك باتخاذ الإجراءات السياسية المناسبة، لتوفير الثقة للمواطنين بأن أهداف الثورة محل رعاية وأنها لن تتعرض للاختطاف أو التجاهل، كذلك هناك ضرورة لاستتباب الأمن وشعور المواطنين بأن الشرطة قد عادت إلى مواقعها، وأنها سوف تعمل على تجاوز الأخطاء السابقة، بحيث يعود جهاز الشرطة من جديد للعمل في خدمة الشعب.

وهكذا، فالمسألة الملحة الآن سياسية وأمنية بالدرجة الأولى والمشكلة الاقتصادية لا يمكن التعرض لها، طالما المشكلة السياسية والأمنية غير مستقرة.

■ما توقعاتك لما سيحدث في البورصة فور فتح أبوابها؟

-القضية كلها قضية ثقة في الأوضاع الحالية والمستقبلية، فإذا استمر الشعور بعدم الاطمئنان إلى الاستقرار، فإن الأسعار سوف تتعرض للهبوط، وعلى أي حال فإن هذه الفترة مؤقتة بطبيعتها، وهى فترة قلق وعدم يقين، وهى أمور لا تساعد على استقرار الأسعار، وهناك حاجة ماسة إلى استعادة الثقة في المستقبل. وإذا تحقق ذلك فليس من المستبعد أن تتحسن البورصة بشكل كبير في مستقبل غير بعيد.

■كيف تلقيت الأخبار عن وصول حجم ثروات المسؤولين السابقين إلى المليارات وكيف تم تكوين هذه الثروات إذا صحت الأرقام؟

-طبعا كان هناك انطباع عام لدى معظم المصريين بأن درجة الفساد قد زادت في مصر في الآونة الأخيرة، وأن زواج السلطة ورأس المال خلق أوضاعاً شاذة يختفي فيها الفاصل بين المال العام والمال الخاص، أما الأرقام التي ذكرت فأعتقد أنها تميل إلى المبالغة ليس لأنني أثق في ذمة المسؤولين، ولكنى أعتقد أن الأرقام مبالغ فيها وإن كان هناك فساد كبير وشائع وبأرقام كبيرة.

■ما أكثر المجالات الاقتصادية من وجهة نظرك التي شهدت فسادا ضخما في الفترة السابقة؟

-هناك مجالات متعددة من أهمها بيع أراضي الدولة، وعمليات الخصخصة، وطرق وكيفية إرساء المشروعات الكبرى، كذلك هناك جهات عرفت عنها درجات عالية من الفساد مثل المحليات وتجارة البترول والغاز.

■وهل تعتقد أن النظام الجديد، الذي سيشكل بعد أشهر معدودة سيوقف التعاون التجاري مع إسرائيل ويوقف تصدير الغاز المصري؟

-التعامل مع إسرائيل يحظى باهتمام كبير من الأوساط العالمية فلا أعتقد أنه سيكون من أولويات السياسات القادمة التي تواجه مشاكل هائلة في سبيل وضع أسس نظام ديمقراطي جديد، وإصلاح العديد من المؤسسات القائمة، وقد أعلنت مصر احترامها جميع التعهدات الدولية والاهتمام الأكبر سيكون موجها للإصلاح الداخلي وعدم فتح جبهات جديدة في الخارج.

■اتخذت حكومة تسيير الأعمال بعض القرارات الاقتصادية لطمأنة الناس وامتصاص غضبهم مثل رفع العلاوة الاجتماعية إلى 15% ومعاش استثنائي للبعض وكادر لضباط الشرطة وتعويضات للمتضررين، فهل تعتقد أن لذلك تأثيراً على الموازنة العامة أم لا؟

-هذه كلها مسكنات سريعة لا تحل المشكلة، وبطبيعة الأحوال سيكون لها تأثير سلبى على توازن الميزانية، حيث ستترتب عليها زيادة عجز الميزانية وما يلحق بها

عادة من ارتفاع في الأسعار، ولكن الحكومة معذورة، وكان عليها أن تفعل شيئاً وبسرعة، ولكن الحلول الجادة تتطلب وقتا ولكنها الأجدى.

■كيف تقرأ الاعتصامات والاحتجاجات التي تعج بها البلاد الآن وإلى أي مدى تؤثر على الاقتصاد؟

-هذه الموجة من الاحتجاجات سيكون لها تأثير على تعطيل الإنتاج في العديد من المصانع والمرافق وبالتالي فإنها ستؤثر على الإنجاز الاقتصادي في المدة القصيرة، ولا يمكن حل هذه المشكلة بسرعة، وتحتاج إلى إعادة النظر في العديد من الأمور مثل هيكل الأجور والرواتب بشكل عام، والمطلوب هو استعادة الثقة بأن الحكومة جادة في الوصول إلى حلول إصلاحية عامة، وليس مجرد مسكنات هنا وهناك مع بقاء التشوهات الخطيرة في هياكل الأجور والرواتب من ناحية وأولويات الإنفاق من ناحية أخرى، ونتائج مثل هذه الإصلاحات تتطلب بعض الوقت، ولذلك فإن المشكلة هي مشكلة ثقة في قدرة المسؤولين على الوفاء ببرامج الإصلاح.

■ما توقعاتك لنسبة النمو في المرحلة القادمة؟

-إذا تحقق النجاح في تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية فلا شك أن مصر سوف تعرف في مستقبل غير بعيد ربما بعد عدة سنوات نهضة اقتصادية، وعلى العكس فإذا لم ننجح في إحداث التغيرات السياسية والاقتصادية المطلوبة فإن البلد قد يتعرض إلى مشكلة خطيرة.

■ذكرت لي في حوار سابق وجود بنود في الموازنة العامة للدولة يتم من خلالها إخفاء بعض المصروفات بطرق متعددة حتى لا تظهر أمام الرأي العام فكيف ننهى هذا الفساد في المستقبل؟

-الحقيقة أن المساءلة الحقيقية للحكومة تتم من خلال مراقبة الإنفاق، فالدولة لا تتصرف في أي شيء إلا من خلال تخصيص موارد مالية للإنفاق، وهكذا فإن الرقابة الحقيقية على نشاط الحكومة هي مراقبة الميزانية من إيرادات وإنفاق، ودونها فإن

الحديث عن الرقابة هو مجرد كلام مرسل، وسيطرة الكونجرس الأمريكي على سياسة الحكومة تتم من خلال الرقابة على بنود الميزانية، فالبرلمان الأمريكي لا يستطيع إقالة الرئيس إلا في حالة ارتكابه جريمة ولكن الأداة الفعالة لمحاسبة الحكومة هي الرقابة الصارمة على بنود الميزانية.

وهذه الرقابة لا تصبح ذات معنى إلا إذا كانت بنود الميزانية واضحة ومحددة ولا تحمل التأويل. والملاحظ على الميزانية في مصر أنها بالغة التعقيد والتداخل والمرادفات بحيث لا يستطيع أحد أن يعرف تماماً ماذا حدث. ولذلك فإن أولى خطوات الإصلاح هي إعادة النظر في شكل الميزانية والتأكد من عموميتها وأن تكون بنودها واضحة ولا يجوز التغيير فيها إلا بموافقة من البرلمان أو حتى في حدود واضحة ومحددة. كذلك فإن تعدد الميزانيات للحكومة والهيئات العامة والمحليات وتداخلها أحد أهم أسباب عدم الوضوح واختلاط الأمور لدى القارئ.

■كيف يمكن السيطرة على الدين العام في الفترة القادمة؟

-يجب أن نعرف أن المشكلة كبيرة وحجم الدين العام كبير جداً، وربما سوف يتزايد قبل أن يمكن السيطرة عليه وبداية انخفاضه، وهناك حاجة إلى إعادة النظر بشكل كامل في أولويات الإنفاق وترشيدها بشكل جوهري وفعال، كذلك فإن النجاح في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي سوف يساعد على مزيد من الاستثمار من الداخل والخارج في فترة ليست بعيدة بالضرورة، وهناك شروط لذلك من أهمها كما قلت عودة الشفافية لكل بنود الإنفاق، وأن تكون هذه البنود واضحة، حيث جرت العادة على دمجها بأشكال تجعل من الصعب معرفة ما يتم إنفاقه وكيف، كما أن هناك مجالات كثيرة غير معلنة، وهكذا فإن الشفافية والمساءلة تساعدان على توفير الثقة وهذا بدوره يساعد على ضخ الموارد المالية من الداخل والخارج، وعلاج المشكلة الاقتصادية هو في جوهره علاج للوضع السياسي والقانوني الذي يخلو من الشفافية والمساءلة.

■كيف يتم استرداد أموال التأمينات الاجتماعية وفصلها عن وزارة المالية؟

-أموال التأمينات الاجتماعية مسألة خطيرة، ولكن لا أعرف تفاصيلها. فوزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة السيدة ميرفت التلاوي، تقول إن وزارة المالية تستخدم هذه الموارد، ووزير المالية السابق دكتور يوسف غالى يقول إن الوزارة لا تمس هذه الأموال، وطبعاً المساس بأموال التأمينات أمر خطير ويهدر حقوق أصحاب المعاشات. والسؤال: لماذا ترتبط هذه الأموال أصلاً بوزارة المالية، فمجرد خضوعها لوزير المالية يدعو إلى الريبة.. لذا لابد أن يعاد النظر في هذا الملف.

■هل آن الأوان لفتح ملف إيرادات قناة السويس وضرورة تخصيصها لما ينفع البلاد بعد ما سمعناه عن تخصيص الجزء الأكبر للإنفاق على مؤسسة الرئاسة؟

-كل هذه تفاصيل والأكيد أن التغيير سيؤدي إلى حسن استخدام الموارد الاقتصادية لكل القطاعات وبكفاءة أكبر.

■في كم عام وبأي خطة يمكن أن تصل مصر إلى صف ماليزيا وكوريا الجنوبية وغيرهما من الدول التي كنا نضاهيها في الماضي؟

-لا أحد يستطيع أن يضع جدولاً زمنياً، ولكن هناك حقيقة وهى أن الاقتصاد المصري في مفترق الطرق فقد يستمر في الأداء العادي الذي كان في الفترة السابقة وقد ينطلق إلى آفاق قد تدهش العالم، وهذا يتوقف على القدرة على توفير طاقات العمل والمشاركة بين أبناء مصر، وقد بدأت الخطوة الأولى بنجاح وهى ثورة 25 يناير، وأنا شخصيا متفائل بالمستقبل، وكان تحفظي على السياسات الاقتصادية السابقة أنها في سعيها للنمو لم تكن لديها أي رؤية واضحة لاستراتيجية لمستقبل مصر الاقتصادي، وقد أشرت إلى أن مصر بحاجة إلى استراتيجية تستند إلى ظروفها الخاصة، والتي يمكن اختصارها في نمو سكاني كبير وموارد طبيعية محدودة، ولذلك فإن المطلوب هو وضع استراتيجية تأخذ في الاعتبار ثلاثة عناصر أولها سياسة

سكانية واعية، فنحن لا نستطيع الاستمرار مع معدل النمو السكاني القائم، حيث يتضاعف عدد السكان كل 28 سنة،

ثانياً: كما نحتاج إلى استراتيجية للتصنيع مع ندرة الموارد الطبيعية في مصر بعكس ماليزيا أو الصين أو الهند، والمخرج الوحيد من فقر الموارد هو العمل على زيادة الإنتاجية، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الحديثة، وهذا مجاله التصنيع، ولكن التصنيع ليس مجرد مصانع هنا وهناك، ولكنه يقوم على بناء مراكز متكاملة للإنتاج ربما تحقق للبلد قدرة محلية على تطوير التكنولوجيا، وليس من الضروري أن تكون الصناعة لسلع كاملة الصنع، فقد تكون صناعات مكونات الإنتاج مهمة أيضا،

وثالثاً: نحتاج إلى الارتقاء بالتعليم بمختلف مجالاته، ويرتبط بذلك البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وإذا نجحت مصر في وضع مثل هذه الرؤية فقد تنتقل وتحقق قفزة اقتصادية هائلة في ثلاثة عقود.. وهي الفترة التي حققت فيها الصين معزتها الاقتصادية، وتساوى مدة حكم مبارك.

3. حوار 13/ 2/ 2011

مع

د. أحمد جلال

مكاسب "25 يناير" تفوق الخسائر المالية.. والحكومة لجأت لـ"مناورات سياسية واقتصادية" لـ"حصار الأزمة"

إدراكاً من «المصري اليوم» بأن هذا الوطن لم تنضب فيه العقول المستنيرة، التي تملك لبلادها من الأفكار والأحلام ما يسمح بنقلها خطوات كبيرة للأمام، ومع نجاح الثورة الشعبية العظيمة في شقها السياسي بتحقيق مطلبها الرئيسي بإسقاط النظام، وضمان القوات المسلحة الباسلة الانتقال السلمى للسلطة في إطار مدنى، لم يبق أمامنا من مهمة سوى حماية مكتسبات هذه الثورة، والانطلاق منها إلى رؤية حقيقية تحدد من أين نبدأ..

ولأن مصر زاخرة بالأفكار والرؤى الناضجة، وبعض هذه الأفكار وأصحابها كانوا يتعرضون للإقصاء والتهميش، ولا يجدون من ينصت لهم، فقد وجدت «المصري اليوم» من واجبها أن تفتح صفحاتها لهذه الرؤى، مساهمة منها في إعادة بناء مصر، ووضع خرائط طريق للنهضة على جميع المستويات.

بعد تحقيق ثورة 25 يناير أهدافها المرجوة سياسياً بإسقاط النظام، ودخول مصر في عهد جديد، بات واجباً على كل المصريين التفكير في كيفية إصلاح البلاد وتحقيق الديموقراطية المنشودة، علنا نصل إلى مصاف الدول العالمية.. كان علينا ألا نغفل الأثر الاقتصادي لثورة 25 يناير وحجم التكلفة الاقتصادية التي سندفعها في الفترة المقبلة، وأي أعباء سيتحملها المواطن، ورغم كل ما يقال عن خسائر بالمليارات حدثت في أيام قليلة، إلا أن الدكتور أحمد جلال، رئيس المنتدى الاقتصادي للبحوث الاقتصادية،

بدا متفائلاً للغاية، وفاجأني بالقول إنه يجب ألا نشغل بالنا بحصر الخسائر التي تكبدتها مصر نتيجة ثورة 25 يناير، لأن أي تكلفة اقتصادية هي تكلفة محتملة مقارنة بما سيحققه البلد من منافع سياسية واقتصادية في المستقبل، بل ونقلة نوعية في حياة المصريين، ورفض ما يقال عن انهيار الاقتصاد أو خسائر موجعة، وأكد أن التحول السياسي الذي تشهده مصر الآن ينبئ بزيادة هائلة في الاستثمار في المستقبل، وتحسن في البيئة الاقتصادية.. ولكن علينا فقط أن نعمل على تقليل حجم الخسائر قدر المستطاع، وإلى نص الحوار:

■في تعليق عام على ثورة 25 يناير ومطالب الشباب في ميدان التحرير ومطالب جموع الشعب المصري بدأ الدكتور أحمد جلال حديثه قائلاً:

-الناس مشغولة الآن بعملية التحول السياسي وتعديل مواد معينة في الدستور، وهذا مهم في الفترة الحالية بكل تأكيد، لكن أكثر ما يهمني الآن وأعتقد أنه لو تحقق ستكون ثورة الشباب فعلاً أحدثت فرقاً كبيراً في حياتنا وحياة الأجيال القادمة، هو تغيير الدستور بالكامل، فأنا لست قلقاً من فترة التحول هذه، فما يهمني الآن هو تغيير الدستور، لأن هذا هو الذي سيضمن التوازن بين القوى المختلفة،

فنحن نريد دستوراً مبنياً على أساس المواطنة وحماية حقوق الأقليات، والتوازن بين السلطات، ثم نغير القوانين التي تنفذ ما جاء في الدستور الجديد فيما بعد، والقانونيون ليسوا الوحيدين الذين يجب أن يشتركوا في صياغة الدستور، فالدستور أخطر من أن يترك للقانونيين، بل يجب أن يشترك في صياغة الدستور كل فئات المجتمع، وأعتقد أنه لو لم ينتج عن هذه الثورة غير دستور جديد يعيد تنظيم وحكم البلد ويخدم المجتمع لسنوات قادمة، سنكون حققنا أسمى وأرفع هدف من الثورة.

■ما حجم التكلفة الاقتصادية الذي ستدفعه مصر من ثورة يناير؟

-لا أحاول حتى حصر هذه التكلفة. كبيرة كانت أم صغيرة، لأنني أعتقد أنه حتى ولو كانت التكلفة الاقتصادية ضخمة فهي تكلفة محتملة في النهاية، ولا تقارن بحجم

الإنجازات التي سنحققها جراء هذه الثورة، ولا أقصد هنا المكاسب السياسية فحسب، وإنما أيضاً المكاسب الاقتصادية، فأنا أتوقع تحسن المناخ الاقتصادي والاستثمار بشكل يفوق كثيراً ما شهدناه من قبل.

■لكن هل يمكن أن نطمئن إلى كونها تكلفة لن تؤدى إلى الانهيار الاقتصادي؟

-لا. ولا أرى أي سبب لانهيار الدولة اقتصادياً.. وعادة الاقتصاد يتأثر بعض الشيء في بداية الأزمة ثم يعود ويتوازن، بل سيتحسن أكثر في المستقبل.. الأزمات التي يمكن أن تهز البلد حقيقة هي أن نكون غير قادرين على دفع التزاماتنا من الديون الخارجية وهذا لن يحدث بإذن الله، والأمر الثاني أن تحدث هرولة على البنوك لسحب الودائع، مثلما حدث في الأرجنتين وهذا فعلاً يحدث خللاً كبيراً، لكن البنك المركزي اتخذ إجراءات سليمة في هذا الاتجاه وحدد حداً أقصى لسحب الأموال.. وعموماً الخسائر الاقتصادية أياً كان حجمها لا تعادل حجم النفع، وأنا لست قلقاً، بل أنا محتفل بما يحدث الآن، والذي أرى أنه كان لابد أن يحدث منذ زمن طويل.. والتكلفة تستحق أن نتحملها لأن العائد سيكون أكبر بكثير.

■لكن قد تسوقنا الفرحة بما يحدث إلى زيادة الخسائر وبالتالي قد تطول مدة الإصلاح؟

-لم أقصد بما قلت أنه يجب أن نخسر أكثر، لكنني كنت فقط أوضح أنه لا شيء دون ثمن، والثمن محتمل، ولكن فعلاً المطلوب الآن في ظل الأزمة، هو محاولة تقليل الخسائر، بعدد من الإجراءات يأتي على رأسها سرعة إتمام التحول السياسي وحل الأزمة الراهنة، والحل الثاني يكمن في السياسات الاقتصادية التي سنتبعها خلال وبعد الأزمة، منها- على سبيل المثال- إغلاق البنوك عدة أيام كما حدث في بداية الأزمة، ففي مثل هذه الأزمات يحدث قلق لدى الناس،

وأول ما يفكرون فيه هو الهرولة على البنوك لسحب ودائعهم، ظناً أن البنوك ستفلس، خاصة أن الفكرة الأساسية في البنوك أنه لا يتم وضع ودائع الناس داخل

البنك، فهناك جزء مسلف للشركات وللأفراد، فلو أن الكل ذهب إلى البنك لسحب ودائعهم فلن يجدوا أموالهم، لذا حدد محافظ البنك المركزي حداً أقصى لسحب الأموال، وأنا أتصور أن هذا قرار سليم، ومن ناحية أخرى خرج محافظ البنك المركزي ليطمئن الناس أن كل ودائعهم يضمنها البنك المركزي، وكل الإجراءات التي اتخذت في هذا السياق جيدة للغاية.

■هل إغلاق البورصة حتى الآن نوع من المناورة السياسية لتقليل الخسائر أيضاً؟

-نعم بكل تأكيد، هي مناورات سياسية واقتصادية، فإغلاق البورصة مؤقتاً أيضاً قرار جيد، لأن هذه الفترة تمنح بعض المستثمرين فرصة للتروي والتفكير، والهدوء النسبي للأمور قد يؤجل عمليات البيع، التي كان مصراً عليها البعض في بداية الأزمة، ومع ذلك من المؤكد أن البعض سيخرج من البورصة.

■ما أكثر القطاعات تضرراً من وجهة نظرك؟

-التضرر في قطاع السياحة واضح تماماً للعيان، وإغلاق بعض المصانع وحرق بعض المنشآت له تأثير أيضاً، لكن أكثر ما يزيد قلقنا هو هروب «رأس المال الساخن» فور فتح البورصة كما قلت، وفي الغالب سيقرر عدد كبير من المستثمرين الأجانب الخروج من مصر.

■ماذا عن ارتفاع سعر الصرف؟

-كما قلت المتوقع هو هروب بعض الأموال إلى الخارج، إضافة إلى نقص الدخل من قطاع السياحة، وكذلك نقص عوائد التصدير إلى آخره، وكلها أمور ستؤثر على سعر الصرف، بتقليل قيمة الجنيه، والسؤال هنا هو هل البنك المركزي لديه النية في الدفاع عن هذا السعر أم لا. بمعنى هل سيستخدم البنك المركزي الاحتياطي النقدي لديه والبالغ 36 مليون دولار لتقليل الضغط على الجنيه المصري؟!

■هل من المفيد تدخل البنك المركزي بضخ الاحتياطي النقدي لديه؟

-رأيي أنه يجب أن يستخدم حزمة من الإجراءات يسير جميعها في نفس التوقيت، فلا يصح أن يقول البنك المركزي إن لديه احتياطات كثيرة وإنه سيضخها للحفاظ على قيمة الجنيه، فالتجارب الأجنبية التي انتهجت هذا النهج أنفقت احتياطاتها بسرعة شديدة دون أن تتمكن في النهاية من إنقاذ عملتها، ومثال على ذلك المكسيك، فالاعتماد على الاحتياطات فقط ليس فكرة جيدة، إنما يجب أن يترك سعر الجنيه يتغير بعض الشيء، وفي مرحلة ثانية يتدخل البنك المركزي بالاحتياطات للحفاظ على سعر الصرف، بمعنى أنه يجب اتباع حزمة من القرارات تسير بالتزامن لمحاولة السيطرة على الأمر، وهناك حلول أخرى من الممكن أن تساعد محافظ البنك المركزي على الحفاظ على سعر الصرف، لكنها خارجة عن إرادته، وتتمثل في سرعة الحل السياسي للأزمة، وأن تتم طمأنة المستثمرين.

■قلت إن الخوف الحقيقي يكمن في هروب رأس المال الساخن والسريع، لأنه يمثل النسبة الأضخم في نوعية الاستثمار. هل معنى ذلك ترتب حدوث كارثة فادحة بسبب ذلك؟

-لست متأكداً من حجم الأموال الساخنة في مصر، ولكن من المؤكد أن جزءاً من الأموال سيخرج خارج مصر، مما سيشكل ضغطاً على الجنيه المصري، وسيصبح هناك تباطؤ إلى حد ما في نمو الاقتصاد، لكن بالأدوات التي ذكرتها سواء التي يملكها البنك المركزي أو التي يملكها السياسيون يمكن الخروج بأقل الخسائر الممكنة.

■البعض يتوقع هروب الاستثمار من مصر إلى أجل غير مسمى؟

-أنا متأكد أن هذا التحول السياسي، الذي تمر به مصر حالياً سيحقق اجتذاباً قوياً للاستثمار في المستقبل وأكبر بكثير مما شهدنا في الماضي، ليس في الاستثمار الخارجي فقط إنما أتوقع أيضاً زيادة الاستثمار الداخلي أيضاً، فالاستثمار يتطلب بيئة فيها شفافية، ومحاسبة وقدرة على توقع المستقبل وعدم وجود قلق من التغيير في السياسات بشكل فجائي، وهذا ما أتوقعه للمستقبل المصري، بعد الانتهاء من عملية

التحول السياسي، ولا يجب أن ننسى أن حجم الاستثمار سيتوقف أيضاً على سياسة الحكومات المتعاقبة من الآن وصاعداً.

■ما الأخطاء الكبرى التي وقعت فيها الحكومات السابقة وأدت إلى تردى الأوضاع الاقتصادية التي عانى منها الشعب طوال الفترة الماضية؟

-الحكومات المتعاقبة منذ عام 91 حتى نهاية فترة حكومة ما قبل ثورة 25 يناير، كانت تهتم بالنمو عن طريق جذب الاستثمار والتركيز على القطاع الخاص فقط، وأنا أرى أنه كان ينقصهم أن يعطوا نفس القدر من الاهتمام إلى العدالة الاجتماعية، وكان يجب أن يتم توزيع عوائد النمو في نفس اللحظة التي يحدث فيها النمو وليس بعدها.

ولكن كل ما أخشاه الآن أن الحكومة الجديدة والحكومات المقبلة يتحول تركيزها إلى العدالة الاجتماعية وتنسى فكرة النمو، أي من النقيض إلى النقيض، وهذا خطر أيضاً لأننا وقتها سنوزع مالاً لا نملكه كرد فعل لما كان يحدث من قبل.

■تقصد زيادة العلاوة الاجتماعية إلى 15٪؟

-نعم. بل وأيضاً تخصيص 5 مليارات كتعويضات لمتضرري ثورة 25 يناير، وغيرها من السياسات التي تهدف إلى استرضاء الشعب دون النظر إلى عجز الموازنة ومصدر الأموال والأثر الاقتصادي لها وغيرها من الأمور، وأنا أعذر الحكومة في هذا لأنها لم يتم منحها الوقت الكافي بعد لتدبير الأمور.

■ما أفضل الحلول إذن؟

-أن نتبع نفس النهج الذي اتبع في تشيلي بعد عهد «بينوشيه» حيث أبقوا على جميع السياسات الاقتصادية التي تستهدف النمو إلى جانب سياسات اجتماعية رشيدة ورصينة، وأن نعيد النظر في سياسات الدعم والضمان الاجتماعي وبنك ناصر وغيرها من الموضوعات التي غرقنا وتهنا فيها ولم نصل لحل لها حتى الآن. بمعنى آخر الحل يكمن في المزاوجة بين السياسات الاقتصادية التي تحفز النمو والسياسات الاجتماعية التي تحقق مردوداً للنمو على الناس.

■لكن حتى السياسات الاقتصادية السابقة التي كانت تستهدف النمو كانت بها أخطاء؟

-عملية الإصلاح الاقتصادي مستمرة دائماً ولا تتوقف، وأنا عن نفسى لدى بعض التحفظات على السياسات الماضية مثل القانون الأخير الذي صدر بشأن مشاركة القطاع الخاص والحكومة في تقديم الخدمات العامة، حيث لم أر منطقاً في هذه الشراكة، فالقطاعات التي نتحدث عنها متنوعة ومختلفة ولا يمكن الحديث عنها كلها بنفس المنطق ووضعها في نفس البوتقة، فالصرف الصحي مختلف عن التعليم ومختلف عن الكهرباء إلى آخره، فمثلاً مشكلة التعليم في مصر ليست في بناء المدارس لأشارك القطاع الخاص ليبنيها لي، إنما هي أعمق وأكبر وأخطر وأكثر تعقيداً، فنحن في حاجة إلى حل أزمة المناهج وأساليب التعليم وتحسين أحوال المعلم.

كما لم أفهم كيف يتم إلقاء المسألة برمتها على وزارة المالية للبت فيها، من قال إن إصلاح التعليم مثلاً مسألة مالية بحتة، لا يجب التعامل مع مشكلات مصر على أنها مشكلة مالية ونحتاج إلى القطاع الخاص في الشراكة في هذه الخدمات وتم وضع سياسات التسعير، وطرق لحفظ الحق للمستهلك والمنتج، وهذا هو دور الدولة.

■هل لديك ملاحظات أخرى على السياسات الاقتصادية؟

-هناك أمور كثيرة لا أود تفصيلها جميعاً، لكنى مثلا لست راضياً عن زيادة عجز الموازنة وعدم وصولنا بالسياسات المالية إلى ما نطمح إليه، فكان يفترض وفقا لقانون صدر في 2003 أن يستهدف البنك المركزي معدل التضخم بدلاً من سعر الصرف ولكن لم نصل إلى ذلك حتى الآن، إضافة إلى سياسات اقتصادية بدأناها ولم ننته منها بعد.

■البعض اعتبر الاعتصامات والاحتجاجات التي شهدتها مصر طوال السنة الماضية والخاصة بالأجور وتردى الأوضاع الاقتصادية كانت مؤشراً من مؤشرات الثورة؟

-أولا أنا أختلف مع من يقول إن ثورة يناير كانت بدوافع اقتصادية بحتة، فهذا تفكير قاصر، والدليل خروج الأغنياء وطلبة الجامعات الخاصة، إنما المطلوب هو الحرية والكرامة، والاقتصاد كان أحد الأسباب، ولكن رأيي أن الأسباب الرئيسية هي اختفاء النظام الشمولي من العالم والدول تقلد بعضها فلم يعد هناك نظام شمولي نقلده، وأهم دافع على الإطلاق هو زيادة الفوارق الاجتماعية، فالغنى والفقر في مكان واحد بشع ولا يساعد على الاستقرار السياسي، والمفروض الأغنياء يقلقون أكثر من الفقراء. فالأزمة لم تكن أزمة بطالة وحسب وإنما أزمة تطلعات، كل مواطن ينظر لما عند المواطن الآخر.

■ألم تكن لك ملاحظات على سياسة الخصخصة التي زادت الأمور احتقانا؟

-رأيي أننا لم نخصخص ما يكفي، فالخصخصة وسيلة لتحقيق نفع عام، إذا تمت بطرق جيدة، وقد تضر إذا تمت بطريقة سيئة، وما تم بيعه في مصر يعد عدداً بسيطاً جداً مما تملكه الدولة، فالدولة تتحكم في قطاع الأعمال أكثر مما يجب، بل في نشاطات لا تتمتع الدولة بقدرة على إدارتها بكفاءة، الخصخصة عموما مفيدة جدا للمجتمع، ولكن المهم كيف تنفذ.

■في رأيك كيف تم تنفيذها في مصر؟

-الخصخصة، نفذت على طريقة "ولا تقربوا الصلاة"، ونسوا "وأنتم سكارى"... وتم اختزال الخصخصة في موضوع بيع "عمر أفندي"، الدولة عليها أن تملك النشاطات التي لها طبيعة احتكارية بحكم التكنولوجيا مثل الاتصالات أو خدمات توزيع الكهرباء أو شبكات المياه، لا أن تملك شركات الأسمنت والسكر والمنسوجات.

■لكنها سلع استراتيجية؟

-ماذا تعنى كلمة سلع استراتيجية؟! المعنى في بطن الشاعر، والمسألة نسبية، فلا يجب إدارة الاقتصاد على طريقة امتلاك بعض السلع لتحقيق الأمان، فهذا ليس منطقاً اقتصادياً، الدولة يجب أن تنوع اقتصادها في كل ما لها فيه ميزة نسبية،

والتنويع في حد ذاته يحقق التقدم الاقتصادي فكل الدول التي بدأت معنا وتحولت إلى قوى اقتصادية ضخمة مثل كوريا الجنوبية قامت على التنوع في التصنيع.

■السياحة والبترول وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج... إلى أي مدى ترى تأثر موارد الدخل الأساسية لمصر بثورة يناير؟

-منذ منتصف السبعينيات والاقتصاديون يقولون لنا إن اقتصادنا يعتمد على قناة السويس وتحويلات المصريين في الخارج وإننا عرضة للانهيار في أي لحظة، وأنا أعتقد أنهم في ذلك "نصف صح" بمعنى أن هذه موارد دخل أساسية فعلاً، لكن منذ السبعينيات حتى الآن كل التغيرات في هذه الموارد بسيطة، وحتى ولو تغير بشدة في لحظة ما سرعان ما يعود ويتوازن، لذا لا يوجد قلق من ذلك،

المشكلة الحقيقية أننا لم نستطع استغلال إمكانياتنا بالشكل الأمثل لتحقيق عائد اقتصادي أعلى.. فمثلاً السياحة في مصر غنية ومتنوعة ومع ذلك فشلنا في استغلالها كمصدر حقيقي لزيادة الدخل. كما أننا تجاهلنا إمكانيات أخرى كان من الممكن أن تحقق دخلاً كبيراً لمصر، وهى تصدير العمالة المصرية، طوال الوقت نوقع اتفاقيات تجارة حرة لتصدير سلع وخدمات والتي عائدها ليس على المستوى حتى الآن، نريد الآن عمل اتفاقيات تجارة حرة مع الدول العربية لتصدير العمالة المصرية، هجرة مؤقتة، فالثروة البشرية ميزة نسبية يمكن استغلالها في زيادة الدخل.

■ما نوع الاستثمار الذي يجب دعمه في المستقبل؟

-ليس على الدولة أن تدعم نوعاً معيناً من الاستثمار، إنما عليها تحسين مناخ الاستثمار بشكل عام، وتوفير البنية التحتية أهم بكثير من دعم نوع معين من الاستثمار هذا أولاً، ثانياً علينا التفكير في طرق جديدة ومبتكرة لتشجيع الاستثمار، فمثلاً من الممكن أن أدعم الشركات التي تشغل عدداً أكبر من العمال، أو أدعم الشركات التي تعيد استثمار أرباحها في الشركات مرة ثانية وهنا أشجع الاستثمار

والتشغيل في نفس الوقت، يهمني أيضا العدالة في التوزيع الجغرافي للاستثمار وهنا يجب أن أنفق أكثر على البنية التحتية في الصعيد وتدريب شباب الصعيد.

■ما رأيك في الاتهامات التي وجهت إلى حكومة رجال الأعمال السابقة... وإلى أي مدى ترى تأثيرهم على الاقتصاد؟

-المشكلة الحقيقية تكمن في الإطار الذي يعمل فيه الناس فعندما تكون قواعد اللعبة مشوهة، لا توجد مساءلة ولا منافسة سياسية، وقتها يأتي رجال أعمال إلى الحكومة، أو رجال اقتصاد، أو رجال تكنوقراط، سنجد دائماً أن هناك مشكلة وفساداً، فأنا متأكد أنه كان هناك فساد، فهذا الفساد كان موجوداً أيضاً في غير رجال الأعمال، وأنا لا أدافع عنهم لكن ما أقصده أن أي مجتمع غير منفتح وليس فيه مساءلة لابد أن يكون هناك فساد، كون رجال الأعمال زادوا الأمر إلى حد ما فهذا متوقع، لكن المشكلة في النهاية في النظام السياسي وليس في الأشخاص،

فلو أتينا بحكومة ليس بها رجال أعمال نهائياً وقواعد اللعبة السياسية كما هي سيبقى الفساد ولن يتغير شيء، ونحن كاقتصاديين نلاحظ أنه مع الانفتاح الاقتصادي في مصر أصبحت الرشاوى والفساد أقل في مجالات التعامل مع السلع التي تتم التجارة فيها دولياً، ومعظم السلع التي يحدث فيها فساد في مصر هي التي لا نبيعها أو نشتريها مع دول العالم، مثل الأراضي وشبكات الكهرباء، والمياه وغيرها، والفساد فيها كبير لأن صفقة واحدة يمكن أن تحقق ملايين وأحياناً بلايين.

■ما حقيقة توجيه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للاقتصاد المصري؟

-مدى استفادة الدول أو عدم استفادتها من روشتات البنك الدولي، متوقف على الدول في الأساس ولا يتوقف على البنك الدولي، صحيح أنه في بعض الأحيان عندما تعانى دول من أزمات مالية دون مساندة البنك الدولي فإن دور صندوق النقد يكون أقوى من العادي، لكن في الأغلب الأعم المسؤولية تقع على الدول نفسها، وهاتان المؤسستان متغيرتان في سياستيهما في حين لانزال نحن نراهما بمنطق

الخمسينيات ونردد أن البنك الدولي رفض تمويل السد العالي ونعمل نظرية المؤامرة،

عندما تكون الدولة محددة أهدافها وتعرف مصلحتها جيداً تستطيع أن تستفيد من هذه المؤسسات، فالدول هي التي تجعل منها خيراً أو شراً، وأنا عملت أكثر من 20 عاماً في البنك الدولي ودرست أوضاع 30 دولة، وأعلم أن الاقتصاد يختلف من بلد إلى آخر، وليس ثابتاً، لذا أعنى أن المسؤولية تقع على الدول نفسها.

■كيف تقرأ عرض صندوق النقد الدولي تقديم المساعدة لمصر أثناء الثورة... وكيف تقرأ رفض الحكومة المصرية؟

-صندوق النقد كان يعرض المساعدة بشكل عادى على اعتبار أن الثورة ستحدث بعض الخسائر المالية، لكن في اعتقادي أن رد الحكومة المصرية على عرضهم بالرفض، أتى من منطق الخوف من إعطاء انطباع بأزمات في الاقتصاد المصري، وإن كنت أرى أن الحكومة لو ارتأت أنها في حاجة إلى المساعدة عليها أن تطلبها.

■سؤال أخير... علمت أنه عرض عليك تولى وزارة المالية في الحكومة الجديدة لكنك رفضت... لماذا؟

-لا تعليق.

4. حوار 8/ 2/ 2011

مع

المستشار زكريا عبد العزيز

أطالب ببقاء مبارك حتى نتمكن من محاسبة "النظام"

في اللحظات الحاسمة التي تمر بها مصر الآن، خرج المستشار زكريا عبد العزيز رئيس نادى القضاة السابق عن صمته، ليخص "المصري اليوم" بحديث يطرح فيه أفكاراً للخروج بمصر إلى بر الأمان، فهو يرفض الدخول في جدل قانوني عقيم - على حد وصفه - ويرفض كل ما يقال عن الفراغ الدستوري أو الأزمة الدستورية التي ستنشأ إذا ما رحل الرئيس مبارك قبل تعديل الدستور. ويرى أن الثورة الشعبية لها شرعية تمكنها من إسقاط النظام ورموزه، والدستور، وإن كان عبد العزيز لا يثق في وعود النظام طالما وعد وأخلف كما يقول، والجانب الآخر يرفض خروج الرئيس مبارك من مصر، على أن يبقى في بيته وليس بيت الدولة، أي بيت الرئاسة، وأن يكون وجوده رمزياً وبلا صلاحيات، ويدعو المستشار زكريا عبد العزيز إلى محاسبة النظام بأكمله وعدم التعاطف أو التعامل بمنطق «عفا الله عما سلف».. وإلى نص الحوار:

■في وجود مطالبات بتنحي الرئيس... البعض يذهب إلى فكرة نقل صلاحيات الرئيس إلى السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية كحل آخر... فما رأيك؟

-لي رأيي آخر هو أن يتولى حكم مصر بشكل مبدئي مجلس رئاسي أو مجلس وصاية يتكون من ثلاث شخصيات أو خمس من المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة، على ألا يكونوا من رجال السياسة السابقين أو ممن شاركوا في الحكم في الفترة الماضية، ويتولى المجلس إدارة الدولة مع النائب عمر سليمان، وتشكيل جمعية تأسيسية بعد ذلك مكونة من 150 عضواً من فطاحل المجتمع المشهود لهم بالكفاءة والاستقامة، والسماح بفترة تمتد أسبوعاً أو اثنين للطعن عليهم أي لمن لديه معلومات عنهم، أن يتقدم بها، ومصر مليئة بأناس جيدين علماء وأطباء ومهندسين،

المهم أن نبعد عن السياسيين ورجال الأحزاب الذين يضعون الشباب في ميدان التحرير الآن وكل شخص منهم يريد أن يقفز ويبحث عن دور لنفسه.

■إذن أنت مع خروج الرئيس مبارك؟

-لست مع خروج الرئيس من مصر، عليه أن يمكث في بيته وليس بيت الرئاسة الذي هو بيت الدولة، حتى نتمكن من محاسبة النظام، ونحقق في الإيجابيات التي قدمها والسلبيات التي خلفها، لكن لا يصح أن نقول «عفا الله عما سلف»، فعلى مدار 30 عاماً من الحكم يتولى في هذا النظام وزراء بعضهم فاسدون وفاسقون ولابد من المحاسبة، حتى إن بعض القنوات الفضائية تشكك الآن في ذمة الرئيس وأسرته المالية، وبالتالي لابد أن يتم التحقيق فوراً فيما قيل حتى تتم تبرئة ذمة الرئيس أو إدانته على ألا يكون التحقيق من قبل النائب العام.

■لماذا؟

-لأن الرأي العام لن يصدق أي تقرير يصدر عن جهة رسمية.

■والبديل؟

-لجنة شعبية موثوق فيها على غرار منظمات الشفافية العالمية التي لا تتبع جهة حكومية.

■وماذا بعد الجمعية التأسيسية التي تقترحها؟

-إذا نجحنا في تشكيل الجمعية التأسيسية، سيتم فوراً تكليفهم بوضع دستور جديد للبلاد خلال شهرين، ثم نبدأ في إجراء انتخابات محلية نظيفة، وانتخابات نقابية نزيهة، لما للنقابات من أهمية يعرفها الجميع، فالنقابات المهنية هي التي ترعى مصالح المهنيين وتجعلهم ينتبهون لعملهم ولا يبحثون عن لقمة عيش في أماكن أخرى، ثم بعد ذلك نشرع في إجراء انتخابات مجلس شعب على أن تكون على الملأ، وأمام جميع الناس، وفي وجود كاميرات التصوير، فإذا ما رأينا شخصاً يلعب في الانتخابات أو يحاول شراء الأصوات يتصدى له الناس وبقوة، كما نطالب بحقوقنا وحريتنا على

أن نحسن من أنفسنا كشعب ومن سلوكياتنا لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، وأن نقضى على الواسطة والمحسوبية، وينبغي أن يسير كل شيء في الدولة بنظام آلي ومحترم قائم على الكفاءة والعدالة.

■وماذا عن لجنة الحكماء أو مجلس الحكماء وغيرها من التجمعات التي سمعنا بها مؤخراً؟

-ليست هذه هي الجمعية التي أريدها، فنحن في حاجة إلى شباب يقود هذا البلد، على أن يكون دور لجنة الحكماء استشارياً، ولا يدير مصر الشابة إلا شبابها، على أن يبقى شيوخها سنداً لهم، الدولة عجزت وشاخت، فهل يصدق أحد أن رئيس دولة يبقى أكثر من عشرة أيام لا يتخذ قراراً، هل يصح ذلك؟! هذا لأنه غير قادر على ذلك، ووصل إلى عامه الثاني والثمانين، وبالمناسبة كل المطروحين الآن كبدائل فوق السبعين عاماً، نحن نريد رئيساً شاباً لمصر كرؤساء أمريكا، لذا فإن أمريكا دائماً شابة وفتية وليست كهلة، والأمر لا ينطبق على الرئيس وحسب، بل يجب أن تكون عضوية مجلس الشعب في سن الثلاثين وألا تزيد سن الوزير على الخمسين.

■وماذا عن الخبرة؟

-عندما أتى مبارك للحكم هل كانت لديه الخبرة؟! ومع ذلك يجب أن يستعين الرئيس باستشاريين على أعلى مستوى في جميع المجالات وليس حاشية وبطانة فاسدة.

■البعض يقول إن خروج الرئيس الفوري أو نقل صلاحياته لنائبه يضعنا في مأزق دستوري، ومن هنا فإن بقاء الرئيس مهم لإحداث التعديلات الدستورية التي نريدها؟

-الرئيس مبارك كرّس الديكتاتورية في التعديلات التي أجريت على الدستور عام 2007، إذ جعل السلطة كلها في يده، وأضاف جزءاً في المادة 82 أنه لا يجوز لنائب الرئيس أن يعدل الدستور، وقال في مواد أخرى إنه إذا حدث له شلل جزئي أو كلى لا يجوز لرئيس مجلس الشعب أو رئيس المحكمة الدستورية حل مجلس الشعب أو الشورى، وكلها تعديلات كان المقصود منها تكريس السلطة المطلقة في يده... وهذا

ما يردده البعض الآن تبريراً لحرصهم على وجود الرئيس مبارك بدعوى أنه يجب بقاؤه حتى يتم التعديل الدستوري المأمول.

■كيف ترى إذن الخروج من هذا المأزق الدستوري؟

-ثورة 25 يناير هي ثورة شعبية وبالتالي لها شرعية، وبهذه الشرعية يمكنها إسقاط النظام والدستور، فالدستور الحالي من الممكن في هذه الحالة أن يلغى ببيان... ويتم إعداد دستور جديد.

■وما مواصفات الدستور المقبل؟

-أولاً أن ينص على أن تُحكم مصر بنظام برلماني، وأن تُقيد مدة رئيس الدولة بمدتين كل مدة أربع سنوات، وأن يحاسب الرئيس أمام البرلمان، والسلطة التنفيذية تكون لمن يحصل على الأغلبية في مجلس الشعب، ومدة مجلس الشعب أربع سنوات مع رئيس الدولة تسبقه أو تلحقه، ولا ضرورة لمجلس الشورى، مع إلغاء جميع النصوص الواردة في تعديلات 84، فمن غير المنطقي أن نعطى رئيس الجمهورية الحق في إحالة مدنيين إلى المحاكم العسكرية، فهذه المحاكم يقتصر دورها على الجرائم العسكرية، وألا تزيد حالة الطوارئ على أسبوع أو عشرة أيام في حالة الضرورة القصوى، وتوافر أغلبية برلمانية لا تقل عن ثلثي المجلس.

■البعض يرى أن ما قدمه مبارك في الأيام القليلة الماضية تنازلات علينا الارتياح لها، وتصديق وعوده بالإصلاح؟

-لا أصدق هذا النظام ولا أثق فيه، فطالما وعد، ويقولون في المثل إن الأكفان ليس لها جيوب، وقد ثبت لنا الآن أن لها جيوب تحمل مليارات، ولا أثق في أن من كان يعتقل، ويفرض حالة الطوارئ، الذي كذب في نزاهة الانتخابات، هو نفسه الذي يجرى الديموقراطية وهو من يقوم بإصلاح مصر.

■ولكنه أتى بوجوه جديدة... نائب للرئيس وحكومة جديدة؟

-لكنهم في النهاية من بطن النظام، والدليل أن الفريق أحمد شفيق، رئيس الوزراء، عندما حدثوه عن الإشراف القضائي للانتخابات قال (لا نستطيع أن نضع قاضياً على كل صندوق) ، هذه نفس الكلمات التي كان يقولها رجال النظام، وكنت أتصور أن الأخ أحمد شفيق يقول إن الموضوع محل دراسة وأننا سنبحث كيف يمكن تطبيقه.

■يقولون إن الإشراف القضائي يعطل المحاكم ومصالح الناس؟

-من يقول ذلك أقول له كذبت، لأن انتخابات مجلس الشعب تحدث مرة كل خمس سنوات، في الإجازة الصيفية، والقضاة مستعدون للتنازل عن إجازاتهم من أجل الديموقراطية، ولن يحدث تعطيل لدولاب العمل في العدالة.

■هل لديك تحليل لتعاطف الشعب المصري مع الرئيس مبارك بعد إلقاء خطابه الأخير؟

-هذا ما أراه غريباً فعلاً، إذ لم يتعاطفوا مع 400 شاب قتلوا بالرصاص الحى، و6 آلاف مصاب من أولادنا بسبب الجمال والأحصنة التي أطلقوها عليهم وضربهم بالمطاوي والسنج، وتعاطفوا مع شخص واحد، عموماً الشعب المصري شعب عاطفي لا يفكر بعقله، فهم لا يربطون بين مبارك وأزمة الخبز وأنبوبة البوتاجاز، لا يربطون بين قراراته والبطالة والفساد، رغم أن الرئيس نفسه هو الذي أمر بالتحفظ على أموال وزرائه، فكيف أتعاطف مع هذا النظام الذي فتح السجون واللومانات للمجرمين ليقتلوا أبناءنا في الشارع، هل يعقل أن نظاماً ووزارة داخليته تستعين بالبلطجية والمجرمين لترويع الناس كما استعانوا بهم من قبل لتقفيل صناديق الانتخاب.. أنا كنت أتصور أننا لسنا دولة القانون، ولكن الآن اقتنعت أنه لا توجد دولة أصلاً.. فكيف يتعاطف الشعب مع هؤلاء!

■البعض يقولون إنها تصرفات وزير الداخلية حبيب العادلي دون علم الرئيس مبارك؟

-العادلي من رجال الرئيس منذ 14 عاماً هي عمر وزارته، وكنت أتصور أن السيد الرئيس في خطابه الأخير وحقناً للدماء سيخرج علينا ليقول إنني قررت الاستقالة وأتحمل المسؤولية كاملة وأضع نفسى تحت أمركم، وكنا سنحترمه أكثر، تماماً كما فعل عبدالناصر بعد هزيمة 67، وإن كان الشعب العاطفي نفسه خرج وقال لعبدالناصر لا... وغنت أم كلثوم له "ابق فأنت حبيب الشعب"، رغم أنه خدع الناس.

■منذ متى وأنت تشارك في الثورة؟

-نزلت إلى الشارع من يوم 25 يناير، ومتواجد مع شبابنا أشد من أذرهم.

■هل يوجد قضاة غيرك في الميدان؟

-عدد قليل... أو ربما كان هناك كثيرون لم أرهم.

■ما حقيقة سيطرة الإخوان المسلمين على ميدان التحرير الآن واستغلالهم للموقف؟

-أقسم لك أنى رأيت في الميدان كل أطياف الشعب ومن النساء رأيت المحجبات والمنتقبات والسافرات والبنات العادية اللاتي يرتدين مثل بناتنا ووجدت الشباب والكهول... ولم أر سيطرة إخوان ولا غيره وهذه شهادة أمام الله.

■هل لديك تفسير للموقف الأمريكي من الرئيس مبارك؟

-الحريات لا تمنح من الدول الخارجية، فالشعوب هي التي تخلق حريتها، والدول الأوروبية وأمريكا لا تحترم أي شعب لا يدافع عن حريته، لكن بفضل نجاح الثورة الشعبية في تونس ومصر كسرنا ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد الذي كان مبارك متواطئاً عليه معهم، فقد كان حبيبهم ليس من أجل عيون مصر إنما من أجل إسرائيل، فهو الضمانة لهم لبقاء إسرائيل أو على الأقل إيجاد استقرار مع هذا الكيان، رغم أنهم يعلمون تماماً أن الشعب ليس مع مبارك في التطبيع ولا في علاقاته مع إسرائيل، مبارك أضعف الدولة بجميع أجهزتها من أجل إسرائيل، ولا أتصور أن رئيس

دولة يقابل عدو البلد ويأخذه بالأحضان ويقول على أولمرت راجل طيب ويقابل ليفنى وشارون ويرفض مقابلة المعارضة المصرية أو من يختلف معه في مصر.

■من هذا المنطلق، فإن بقاء مبارك أفضل لهم من رحيله؟

-لو ضمنوا الديموقراطية سيضمنون الاستقرار أكثر من وجود شخص يُجلسونه على مقعد الرئاسة والشعب يرفضه... والديموقراطية إذا أفرزت شخصاً سيكون حريصاً على الاستقرار ولا أعتقد أن الشعوب ترغب في الحروب.

■سؤال أخير، ما تعليقك على خطاب خامنئي ووصف الثورة المصرية بالإسلامية؟

-هذه كلمات تطلق في مثل هذه المواقف، ولكل اتجاه مصالحه الخاصة، فلا يجب أن نشغل أنفسنا بمن قال أو ماذا قال، ولنركز في قضيتنا ومولودنا الجديد.

5. حوار 3/ 2/ 2011

مع

المهندس حسب الله الكفراوي

وزير الإسكان الأسبق في حوار جريء :

أدعو متظاهري التحرير إلى العودة ليومهم وأدعو المعارضة لحقن دماء المصريين

في عام 2004، أرسلت خطاباً للرئيس مبارك قلت له فيه: "أنا خائف من الانفجار وأنصحك بإبعاد الفاسدين من حولك، الذين أعرفهم وتعرفهم أنت، كما أنصحك بأن تأتى بعمر سليمان نائباً لرئيس الجمهورية أو رئيساً للوزراء، وأن يتم الاتفاق على برنامج للإصلاح حددته وقتها في خمس نقاط، وبعد أيام اتصل بى دكتور زكريا عزمي وقال لي خطابك وصل، والرئيس يقول لك اطمن البلد بخير وممسوكة كويس، فرددت عليه ربنا يخللكم الأمن المركزي"، هذه القصة ذكرها لي المهندس حسب الله الكفراوي، وزير الإسكان والتعمير الأسبق، الذي أعلن عن اسمه ضمن الائتلاف الوطني للتغيير في بداية حوارى معه عن الأحداث التي تشهدها مصر، بعد خطاب الرئيس مبارك بعدم الترشح لفترة رئاسية جديدة.

■التقطت طرف القصة وسألته إذن النظام كان شديد الوثوق بمتانة سيطرته الأمنية على البلد؟

-نعم، فلم يكن يتوقع أحد أن يقوم الشباب بما قاموا به، والذين أنحنى أمامهم احتراماً وتقديراً، فقد حققوا لنا في لحظة تاريخية ما ظللنا ننادى ونطالب به منذ سنوات طويلة.

■ما رأيك في خطاب الرئيس الذي امتثل فيه لأغلب مطالب الشباب، وما ملاحظاتك عليه؟

-تأثرت بشدة بعد سماعي الخطاب، وبأمانة لم أنم الليل بطوله، ورغم فرحتي بما أعلن في الخطاب من عدم التمديد وبالتالي عدم التوريث وتعديل للمادتين 76 و77 وتنفيذ الأحكام في الطعون المقدمة على عضوية مجلس الشعب، فإنها المرة الأولى التي أرى فيها الرئيس مبارك مكسوراً بهذا الشكل... فأنا أعرف الرئيس مبارك جيداً وعملت معه عن قرب 17 عاماً، 5 سنوات منهما عندما كان نائباً للرئيس السادات 12 عاماً في عهده، ولا أستطيع أن أنكر أنه طيب القلب ولطالما كانت له لفتات طيبة معي لا ينكرها إلا قليل الأصل، وأنا لست كذلك، فقد اتصل بى أثناء مرضى، ومرة أخرى اتصل بى في ليلة رأس السنة ليهنئني بالعام الجديد، رغم علمه بمعارضتي الشديدة لنظامه، ومع ذلك لا أنفي عنه الأخطاء الجسيمة التي حدثت في عهده وهو نفسه اعترف ببعضها في خطابه، وهذا يكفي الآن.

■لكن البعض يطالب برحيله ومحاكمة من تسببوا في هذا الفساد؟

-مصر الآن في حاجة إلى استقرار "وبلاش نخليه بحر دم"، فما طالبنا به طوال السنوات الماضية تحقق إلى حد كبير على يد شباب مصر.

■الدكتور البرادعي قال إن خطابه التفاف للاستمرار في منصبه... والبعض شكك في صدق نوايا الرئيس؟

-أعلم أن هذا ما يقال بالفعل، ولا أستطيع أن أنفيه ولا أستطيع أيضاً أن أصدقه، ولكن الضمانة الآن تكمن في عمر سليمان وأحمد شفيق اللذين أعرفهما جيداً وأثق فيهما كثيراً، وأنصحهما بإبعاد كل الفاسدين وبعض حاشية النظام، وعلى رأسهم صفوت الشريف لتزداد الثقة بينهما وبين الناس.

■لكن البعض يرى أن عمر سليمان امتداد للنظام الحالي؟

-هو ابن النظام لكنه لن ينزلق إلى خطأ فاجر، وأنا واثق أن عمر سليمان أولاً سيلبى المطالب الستة، كما سيطرد كل رؤوس الفساد خارج النظام.

■ما رأيك في تفويض عمر سليمان في بدء الحوار مع المعارضة؟

-أي معارضة؟! لا توجد أحزاب معارضة في مصر، فرفعت السعيد لا يملك غير صوتين أحدهما له والآخر لزوجته!! أما "الناصري" فهم يتشاجرون بالشوم والصورة التي التقطت لهم مؤخراً على باب الحزب تؤكد أن هؤلاء هم الحزب.

■وماذا عن الوفد؟

-أعتقد أن مليارات الكرة الأرضية لا تستطيع أن تصنع سعد زغلول آخر، فالزعامة موهبة. في النهاية جميع الأحزاب هي أحزاب صفوت الشريف، لذا التفاوض يجب أن يكون مع الشباب أو بالأحرى مع ممثل عن الشباب يلتزم بالمطالب والمبادئ التي خرجوا من أجلها.

■ألا تخشى من عقد أي صفقات أثناء التفاوض مع الحكومة؟

-أي صفقات لبيع البلد في ظل الأزمة الحالية تبقى "سفالة".

■إذن كيف السبيل إلى الخروج من المأزق الذي تعيشه مصر الآن بعد خطاب الرئيس وما قدمه من استجابات من ناحية وتشدد المعارضة وإصرارها على رحيله من ناحية أخرى؟

-لا جدال أنه قد تبقى 8 أشهر على نهاية الفترة الرئاسية الأخيرة للرئيس مبارك، وآمل أن يفوض الرئيس مبارك جميع اختصاصاته لعمر سليمان فهو رجل موثوق به ويحظى باحترام الناس وقادر على أن يلبى مطالب الشباب، على أن يحصل مبارك على إجازة براتب، وأن يعود المتظاهرون في ميدان التحرير إلى بيوتهم، وأن تهدأ زعامات الغرف المغلقة وميخربوهاش وكفاية وقف حال، وعلينا ترقب ما سيحدث بحذر، وأن نثق في الحد الأدنى مما قيل، ونعطى الفرصة لنتأكد من صدق النوايا.

■ما الذي كنت تتوقع من الرئيس مبارك إعلانه ولم يعلنه؟

-كنت أتوقع أن يتوج خطابه بالقول بأنه ترك رئاسته للحزب الوطني، لأنه في هذه الحالة كان سيمحو كل الشكوك التي أثيرت حول نواياه في الإصلاح والتغيير.

■بمناسبة التشكيك في العهود الرئاسية، البعض قال إن أي تعديل للدستور في ظل سيطرة الحزب الوطني لن يحقق مطالب الشعب؟

-الرئيس طالب في خطابه بسرعة الفصل في صحة عضوية مجلس الشعب، والمجلس معلق لحين البت في الأمر، فمن ستثبت صحة عضويته سيعود إلى المجلس ومن ستبطل عضويته ستفتح وقتها الانتخابات التكميلية في الدوائر التي تم الطعن عليها وعددهم كبير، وبالتالي نتوقع إجراء انتخابات نزيهة هذه المرة تأتى بمن يستحقون إلى المجلس لأنه في ظني لن يجرؤ أحد على تكرار ما حدث في الانتخابات الماضية، ومن ثم تفتح المناقشات حول تعديل الدستور.

■ما مواد الدستور الحالي التي ترى من وجهة نظرك حتمية تعديلها في الوقت الراهن؟

-هناك 4 مواد يجب تغييرها فوراً، المادة 76 التي يجب ألا تزيد على سطر واحد يقال فيه إن من حق أي مواطن مصري من أب وأم مصريين وتجاوز عمره الـ40 عاماً ومؤهله كذا أن يترشح لرئاسة الجمهورية، وإذا زاد الأمر على ذلك يصبح "عك"، والمادة الخاصة بنسبة 50٪ عمال وفلاحين، فيجب استبدالها بنظام القائمة النسبية، والمادة الثانية من الدستور الخاصة بالشريعة الإسلامية التي يجب أن تكون لكل مواطن شريعته على أن تحكم الدولة بالمواطنة، كما كنت أتمنى أن يعلن تعديل المادة 88 أيضاً وإن كنت أتوقع أن يتم تعديلها بعدما يبدأ الحوار.

■ما رأيك في الاجتماع الذي عقد في مقر حزب الوفد وضم أحزاب الوفد والتجمع والناصري والغد؟

-لا أرفض أي اجتماع يهدف إلى خروج مصر من المأزق، ولكنني ضد ركوب الموجة وادعاء زعامات غير موجودة.

■ولكن تم إعلان اسمك ضمن أعضاء الائتلاف الوطني للتغيير؟

-نعم، لكنني اعتذرت عن عدم المشاركة في هذا الائتلاف.

■لماذا؟

-لأن هذه المرحلة لا تحتاج إلى زعامات من داخل الغرف المغلقة، كما لا يجب أن نتجاهل أن المبادرة الحقيقية قام بها الدكتور محمد البرادعي حين حصل على مليون توقيع لتفويضه للحديث عن مطالب الشباب، وكان أول من نادى بالمظاهرة المليونية والنزول للشارع، ويجب علينا نحن الشخصيات العامة أن نخدّم على هذه المبادرة ولكن من الصفوف الخلفية تماماً كما قال أخي وصديقي منصور حسن.

■وماذا عن الانضمام لمجلس الحكماء؟

-"أنا خدام مش زعيم"، إذا طلب منى أن أدلى برأيي في أي تجمع بما فيه صالح البلد فلن أتأخر ولكن لا يجب على الإطلاق أن نأخذ حقاً ليس بحقنا، وأن نتولى زعامة غير حقيقية فهي من حق البرادعي لأنه بدأ منذ حوالى عام وصاغ المطالب الستة وأخذ على عاتقه المطالبة بها وجمع الشباب حوله، ونادى بالإصلاح السياسي وتعديل الدستور وفتح الباب أمام من يريد الترشح لرئاسة الجمهورية وحل مجلسي الشعب والشورى، وإن كنت الآن أدعوه مع الآخرين إلى بدء الحوار والاكتفاء حالياً بما تعهد به الرئيس حقناً للدماء، والمرحلة الآن تحتاج إلى النقاش والحوار حول ما تحتاجه مصر في المستقبل.

■من ترشح لرئاسة الجمهورية بعد انتهاء مدة الرئاسة للرئيس مبارك؟

-أعترض على عدد كبير من الأسماء المرشحة للرئاسة الآن لأنني لا أجد في تاريخهم شيئاً يؤهلهم للترشح لهذا المنصب الرفيع، ولكنني أرشح أربعة أسماء أجد فيها الاستحقاق لهذا المنصب ويترك اختيار أي منها للشعب وهم: عمرو موسى ومحمد البرادعي وأحمد زويل وبطرس غالى.

■كيف تقرأ تشكيل الحكومة الجديدة؟

-تغيير الحكومة ضمن المطالب، فمن اللحظة الأولى كان الثوب واسعاً جداً على الدكتور نظيف، ولكن هذه الحكومة تم تشكيلها على عجل، لدرجة أنهم نسوا وزارات مهمة.

■لكنهم قالوا إنهم سيعلنون الوزارات المتبقية فيما بعد؟

-ليه فيما بعد؟ "لغاية ما تخمر"؟ تغيير الوزارات لا يتم بهذا الشكل ولا بهذه العجلة، عموماً أنا في رأيي أن هناك اسمين ضمن هذه الوزارة آمل فيهما خيراً.. الوزير فتحي البرادعي، وزير الإسكان والتعمير، لأن تخصصه هندسي ويفهم في التخطيط المعماري، والثاني أيمن فريد أبو حديد، الذي كان رئيساً لمركز البحوث الزراعية وهو ابن ناس طيبين، أما عن أحمد شفيق، رئيس الوزراء، فقد أثبت في مواقف كثيرة أنه جدع وبيفهم وقدم أشياء جيدة في الطيران المدني.

■ما رأيك فيما قيل عن مؤامرة من الشرطة لضمان بقاء النظام وإطلاقهم البلطجية على الشعب؟

-هذه جريمة تحتاج لتحقيق فورى من النائب العام أو النيابة العسكرية، وأتمنى ألا تكون خيانة عظمى كما قال البعض.

■كيف تقرأ التحول في المواقف الأمريكية تجاه النظام؟

-باختصار شديد الخارج يحترم الدول التي تحترم نفسها... وفور سماعي باسم الموفد الأمريكي إلى مصر والاتصالات التي جرت بين الرئيس مبارك والإدارة الأمريكية تنبأت بأنه سيخرج بهذا الخطاب.

■ماذا لو التف النظام على عهوده ولم يستجب إلى مطالب الشباب؟

-أزفت الأزفة... ليس لها من دون الله كاشفة.

■أعود للقصة التي ذكرتها في البداية... ماذا حدث بعد رد دكتور زكريا عزمي على خطابك الذي أرسلته للرئيس مبارك عام 2004؟

-اتصلت بعدها بالدكتور يحيى الجمل وشرحت له ما جاء في الخطاب والرد الذي وصلني، وذهبنا سوياً إلى المرحوم عزيز صدقي الذي أشار إلى أن هذه المطالب لن يجدى أن يتبناها شخص واحد، بل علينا عقد اجتماع كبير لتبنى هذه المطالب، وقد كان، وهو الاجتماع الذي حضره المرحوم مراد غالى والمرحوم محمود محفوظ، وزير الصحة السابق والمستشار طارق البشرى وضياء رشوان وحسن نافعة، اقترحوا وقتها لتبنى المطالب تكوين حزب سياسي جديد، فقلت لهم مصر مش ناقصة أحزاب... فيها 25 حزباً اغتيل أحدها وهو حزب العمل برئاسة إبراهيم شكري، وثلاثة منها في الإنعاش: الوفد والناصري والتجمع، 21 حزباً مبتسرة تعيش في الحضانات بالأنابيب والخراطيم.

■وما الذي آلت إليه المطالب؟

-اقترحت عليهم أن تتم صياغة المطالب وأن يوقع عليها ما بين 25 إلى 30 شخصية عامة مشهود لها بالثقة والنزاهة، على أن نذهب سوياً ونسلمها في عابدين وقلت لهم نصاً: "على أن يجلب كل منكم حقيبته لأنه ربما يرحلونا فوراً إلى طرة" ولم يكن أحد يتوقع أنه سيأتي يوم وتتحقق مطالبنا على أيدى شباب مصر.

6. حوار / 2/ 2011

مع

منصور حسن

أطالب «مبارك» بالرحيل بعد انتهاء مدة رئاسته.. وتنظيم مرحلة انتقالية لنظام يلقى قبول الشعب

بعد إعلان اسمه ضمن أعضاء الائتلاف الوطني للتغيير الذي تكون في خضم أحداث ثورة الغضب كإحدى الشخصيات التي يثق بها المصريون، قال لنا الوزير الأسبق منصور حسن إنه اعتذر عن عدم المشاركة في الائتلاف أولاً لأنه لم تتم استشارته، وثانياً لانشقاق الائتلاف في لحظة ولادته حسب قوله، وإلى نص الحوار:

■أعلن في مساء يوم الأحد الماضي الموافق 30 يناير في مقر حزب الوفد عن تكوين الائتلاف الوطني للتغيير وتم الإعلان عن اسمك من بين أعضاء هذا الائتلاف... فما تعليقك؟

-فوجئت بوضع اسمى بين أعضاء الائتلاف، ومع احترامي الكامل لجميع الأعضاء فقد اعتبرت إضافة اسمى من باب حسن الظن والثقة التي أعتز بها، لكنني أعتبر أن المشاركة في مثل هذه التجمعات مسؤولية وطنية وبالتالي يجب أن يستشار كل مرشح لها لكى يتبين استعداده لتحملها.

■وهل هذا هو سبب اعتذارك عن عدم المشاركة في الائتلاف؟

-ليس هذا فقط... فقد لاحظت في نهاية بيان الائتلاف ما يفهم منه أن هناك اختلافاً بين الدكتور محمد البرادعي والمجموعة المساندة له وبالتالي، فالائتلاف ولد بانشقاق مع جماعة أخرى محترمة، وهذه آفة العمل الوطني في مصر.

■وهل أبلغت الائتلاف باعتذارك؟

-نعم... أخطرتهم باعتذاري عن عدم المشاركة من خلال محادثة تليفونية مع الدكتور السيد البدوي، وسأعتذر عن عدم المشاركة في أي تجمع آخر مع كل الاحترام والتقدير لجميع الأعضاء، إلا إذا كانت هناك وحدة صف وتعدد جبهات وتجمعات، بشرط ألا

يكون هذا الصف في مقدمة صفوف الشباب الذين قاموا بتحركهم الوطني النبيل والشجاع، وكى لا نفرض أنفسنا عليهم، وحتى نكون صفاً واحداً خلفهم.

■وإذا لم تتحقق وحدة الصف؟

-وقتها يفضل عدم قيامهم بأي شيء مهما كان حسن نواياهم، حتى لا يكونوا سبباً في إحباط هذا الشباب الوطني النبيل.

■وما هي رؤيتك للموقف الحاضر؟

-أعلن الشباب مطالبهم التي تتفق مع جميع المطالب الوطنية التي تمت في السنوات السابقة، والتي تتضمن الإصلاح السياسي وتكوين لجنة لإعداد دستور جديد، وحرية تكوين الأحزاب، وحرية التعبير، والإصلاح الاقتصادي والتوازن بين الدخول والأسعار والعدالة الاجتماعية، ولكن حتى الآن من الواضح للجميع أن الاستجابة لطلباتهم بعيدة عن الإصلاح الحقيقي الذي يطالبون به.

■وما هو المخرج من هذا الموقف؟

-أقترح على رئيس الجمهورية أن يلقى بياناً جديداً يلقى قبول الشعب ورضاه، ويعلن فيه أنه لم يتبق على مدة رئاسته سوى ثمانية أشهر، وأنه لا ينوى ترشيح نفسه مرة أخرى، ويعقد العزم على أن يجعل ما تبقى من مدة رئاسته الباقية مرحلة انتقالية، يتخذ فيها جميع القرارات التي تحقق مطالب الشعب.

■وإذا لم تتحقق هذه الفكرة؟

-إذا لم تتحقق فمن الصعب على أحد أن يتصور ماذا يمكن أن يحدث.

■ما رأيك في تحول الموقف الأمريكي تجاه النظام المصري مؤخراً؟

-لا يعنيني موقف أي قوى خارجية الآن، فالشعب المصري هو الوحيد الذي يقرر الاتجاه والمصير دون تدخل من أحد.

7. حوار 26/ 1/ 2011

مع

علاء عبد المنعم

البرلمان الموازي يسعى لـ "مصلحة المواطن" وليس «الانتقام» من النظام

رفض النائب السابق الدكتور علاء عبد المنعم، عضو اللجنة التأسيسية للبرلمان الشعبي، الاتهامات التي وجهها البعض للبرلمان الموازي، بأنه محاولة من جانب المعارضة للانتقام من النظام، وأكد في حواره لـ "المصري اليوم" أن هدف البرلمان الموازي تحقيق مصالح المواطن، ومناقشة ما يقره البرلمان الرسمي من تشريعات وقوانين، والوقوف ضد القوانين التي بها إجحاف لحقوق الشعب.. وإلى نص الحوار:

■ما رأيك فيما يتردد بأن البرلمان الشعبي حالة من الانتقام السياسي والشو الإعلامي أكثر منه آلية سياسية؟

-البرلمان الشعبي حركة سياسية في الأساس وليس "شو إعلامي"، ويهدف إلى سد الفراغ الذي أحدثه تزوير الانتخابات البرلمانية في مصر، وأدى إلى استئصال جميع قوى المعارضة من البرلمان الرسمي بلا استثناء، وعندما أعلنا عن تشكيل البرلمان الشعبي أظهر الإعلام اهتمامه به، وليس نحن من استدعينا الإعلام للإعلان عنه، والهدف هو صالح الوطن ولسنا مهتمين على الإطلاق بالانتقام.

■وما هي مهام البرلمان؟

-مهام أي برلمان التشريع والرقابة، فالبرلمان الشعبي سيتولى التشريع والرقابة الشعبيين، فإذا أصدر البرلمان الرسمي قوانين وتشريعات، سنعيد مناقشة هذه التشريعات في البرلمان الشعبي، إذا كان بها انحرافات لمصلحة فئة دون أخرى، أو إذا ما كان فيها عوار أو إجحاف لحقوق الشعب، لنظهر هذا العوار للرأي العام، لأن مناقشة هذه التشريعات والقوانين ليست حكرا على البرلمان الرسمي، وإنما هي بحكم الدستور من حق الشعب، ومن ناحية أخرى، سنطرح على الشعب مشروعات

قوانين نرى أنها تحقق صالح الوطن، ويغفل البرلمان الرسمي مناقشتها، كقانون دور العبادة الموحد، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون محاكمة الوزراء.

■وماذا سيفعل الرأي العام بهذه المناقشات إذا لم يتحرك أحد لتنفيذها؟

-مجرد رفع الوعي لدى الرأي العام، مسألة مهمة للغاية، لأن الرأي العام هو الذي سيشكل حالة من الضغط على متخذي القرار السياسي، وها نحن رأينا ما حدث في تونس.

■وما الذي يضير النظام فيما تقومون به؟

-ليس هدفنا على الإطلاق إلحاق ضرر بالنظام ولا البرلمان، ولا نسعى إلى عملية انتقامية من النظام، ولكن ما حدث هو رد فعل طبيعي لما جرى في الانتخابات الماضية من انتهاكات وسلب لحقوق الناس وتزوير إرادتهم.

■على أي أساس تم اختيار أعضاء البرلمان؟

-اخترنا الشخصيات بعناية، على أساس ثقة الناس ومدى ما يتمتعون به من مصداقية واحترام لدى الرأي العام، فبعضهم ممن سبق أن انتخبوا في ظل الإشراف القضائي ونجحوا باكتساح ثم أقصاهم النظام بعد ذلك، وبعضهم أساتذة في الجامعات، وبعضهم سياسيون معروف عنهم النزاهة، وهكذا.

■لماذا تم استبعاد بعض الأحزاب مثل التجمع والناصري من البرلمان الشعبي؟

-هذا غير حقيقي، فكل الأحزاب المصرية والحركات والجماعات السياسية ممثلة في المجلس، فهناك أعضاء من الوفد والتجمع والناصري والإخوان والحزب المصري الشيوعي، وحركة كفاية و6 أبريل، وغيرهم، ولكن الأعضاء غير موجودين في البرلمان بصفتهم الحزبية إنما لشخصهم، فأنا مثلا لست عضوا باسم الوفد ولا النائب مصطفي شردي، ولا النائب مصطفي الجندي.

■حتى لا تضعوا أحزابكم في موقف حرج أم لعدم موافقة الأحزاب على الفكرة؟

-لأن الأحزاب لا علاقة لها بالأمر والبرلمان شعبي وليس حزبياً.

■لماذا اشترطتم تمثيل عضوية الإخوان بعدد محدود؟

-حتى لا يقال إن الإخوان مسيطرون على البرلمان الشعبي، وبالتالي يشككون فيه، والإخوان أنفسهم أكثر المتفهمين لذلك، نحن أردنا برلمانا متوازنا يمثل الجميع دون أن تطغى جماعة على الأخرى، وللأمانة الإخوان وافقوا على محدودية ممثليهم وتوافقنا على ذلك.

■ألا تخشون القبض على تجمعكم بموجب قانون الطوارئ؟

-أولا، في تعديل قانون الطوارئ تم تحديد الأمر بتجمعات "المخدرات والإرهاب"، ونحن لا هذا ولا ذاك، ويا ليت النظام يأمر بالقبض علينا، فالقبض على هذه النخبة دون مبرر يعد نوعا من الانتحار السياسي.

■ما تعليقك على ما قاله عنكم الرئيس مبارك "خليهم يتسلوا"؟

-إذا كنا نتسلى، فالتسلية أفضل من ممارسات جماعات أخرى في الدولة، تسرق وتنهب ولا يحاسبها أحد، بل يكرمها النظام.

8. حوار 24/ 1/ 2011

مع

د. عبدالخالق فاروق

مصر معرضة للإفلاس

وصف الدكتور عبدالخالق فاروق، الخبير الاقتصادي، الأرقام التي تعلنها الحكومة لدعم الطاقة، بأنها أكذوبة كبيرة قائمة على لعبة محاسبية، وأوضح في حواره مع "المصري اليوم" أن مصر تواجه خطراً شديداً في الفترة المقبلة، بسبب ارتفاع الدين المحلى من 12 مليار جنيه في بداية عهد الرئيس مبارك، إلى 88 ملياراً حالياً، وقال إن ذلك قد يؤدي إلى حالة شبيهة بما جرى في الأرجنتين وروسيا، حينما هاجم المواطنون البنوك.. وإلى نص الحوار.

■معدل التضخم في مصر الذي أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء يراه الخبراء مؤشر خطر، ويراه وزير التنمية الاقتصادية أقل من الأعوام الماضية... فكيف تقرأ معدل التضخم؟

-معدل التضخم الذي أشار إليه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (10.3) أقل من الواقع، لأن الجهاز المركزي يحسب الرقم بناء على حصر متوسط تحرك الأسعار في 9 مجموعات، منها مجموعة الطعام والشراب ومجموعة المسكن ومجموعة النقل والمواصلات، ومجموعة التعليم إلى آخره، وبالتحليل العلمي الأدق نجد أن الأثر المترتب على ارتفاع أسعار مجموعة الطعام والشراب هو الأعلى، وبالتالي معدل التضخم الحقيقي الذي يمس الطبقات الفقيرة، لأنها أكثر طبقة تتعامل مع هذه المجموعة بأعلى من المعلن بكثير.

■كيف تقرأ وصول الدين العام إلى ما يقرب من 900 مليار جنيه؟

-في أول عهد الرئيس مبارك كان حجم الدين الداخلي لا يزيد على 12 مليار جنيه، أما اليوم فإنه يصل إلى 88 مليار جنيه

■ماذا يعنى ذلك؟

- معناه أن هناك لغماً ضخماً جداً جداً، يمكن أن ينفجر في أي لحظة، ونجد أنفسنا في حالة شبيهة بحالة الأرجنتين، عندما خرجت الناس بالحلل إلى الشارع، وبدأت تهاجم البنوك، أو مثلما حدث في روسيا في أواخر التسعينيات من إفلاس.

■هل هذا يعنى أن مصر معرضة للإفلاس؟

-طبعا... لأن مجمل الهيكل الاقتصادي العام دخل في مرحلة الخطر الشديد.

■لماذا؟

-لأن الموارد الأربعة الرئيسية الكبرى لمصر ضعفت، فمثلا البترول سعره غير مستقر، كما أننا نتصرف في البترول بشكل غير مسؤول، في التسويق وتسعير الغاز، حيث يقدم المسؤولون على عمل خصومات كبيرة لبعض الشركات الأجنبية، على الجانب الآخر توجد عمليات تهريب للأموال متزايدة ومتسارعة من خلال النظام المصرفي نفسه، حيث يوجد ما يسمى حسابات المصريين في الداخل، وحسابات المصريين في الخارج التي يتم من خلالها تلاعب بالأموال وتهريب للعملات الأجنبية، إضافة الى حالة عدم الاستقرار السياسي في الداخل.

■إلى ماذا تؤدى تلك الأمور؟

- كل هذه أمور تجعل المجتمع المصري معرضاً إلى هزة عنيفة وانهيار مالي ضخم، بمعنى أن تندفع الناس إلى البنك للحصول على إيداعاتها فلا تجدها، وذلك قد يحدث لأن جزءاً كبيراً من تمويل الدين المحلى يتم من خلال اقتراض الحكومة أموالاً من البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين.

■هذا بخلاف أموال التأمينات التي تم الاستيلاء عليها وتعد ديناً على الحكومة للمواطنين؟

-استيلاء الحكومة على أموال التأمينات غير دستوري، فهم علقوها كسندات دين، داخل وزارة المالية، حتى يظهروا الدين المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالي في حدود

الأمان، وفي بعض السنوات لا يضعون لها فائدة، وفي سنوات أخرى يضعون فائدة ضعيفة أقل من السعر السائد في السوق.

■هناك زيادة 7 مليارات جنيه متوقعة في الدعم هذا العام -على حد قول الحكومة- فهل سيزيد ذلك الديون؟

-الدعم أكبر أكذوبة في تاريخ الاقتصاد المصري، ومناطق التلاعب في الموازنة العامة في الدولة لا حدود لها، فمثلا نجد الحكومة تقول إنها تدعم المشتقات البترولية بحوالي 70 مليار جنيه، في تلاعب منقطع النظير لأنها تقول مثلا إن سعر لتر السولار في السوق الخارجية دولار واحد تطرحه هي في السوق المصرية ب .8/1 دولار والفرق بين السعرين هو رقم الدعم.

■كيف؟

- هذه لعبة محاسبية مكشوفة لأننا لا نستورد مشتقات البترول من الخارج ليتم حسابه بسعر الخارج، فحوالى 95% من مشتقات البترول تنتج داخليا والدعم فقط يتم على بعض المشتقات التي نستوردها من الخارج ونسبتها ضئيلة، من ناحية أخرى نجد أن حوالى 70% من الدعم الافتراضي لمشتقات الطاقة تذهب لكبار المستثمرين بما يعادل نحو 40 مصنعاً الذين يستحوذون على الدعم في المقابل يبيعون منتجاتهم بالسعر العالمي في الداخل رغم دعم الدولة لهم..

■وماذا عن دعم السلع الغذائية؟

-هذا هو الدعم الوحيد الذي يمكن اعتباره حقيقياً وقيمته ١٣ مليار جنيه... لكن الحكومة مجبرة عليه .

9. حوار 23/ 1/ 2011

مع

سامح عاشور

مبارك له شرعية لكن الحزب الوطني أسوأ 100 مرة من الحزب الحاكم في تونس

قال سامح عاشور، النائب الأول لرئيس الحزب الناصري، إن الرئيس حسنى مبارك، يتمتع بشرعية لم يكن يتمتع بها الرئيس التونسي المخلوع، زين العابدين بن على، واصفاً الحزب الوطني في مصر بأنه أسوأ 100 مرة من نظيره التونسي، وإلى نص الحوار:

■بعد فشل كل أحزاب المعارضة في الانتخابات الماضية، ألم يكن يتعين عليكم الإفاقة بدلا من الاستمرار في الصراع ؟

-هذا الصراع حدث بسبب مقاومة الإفاقة، فالحزب قرر رفض ما حدث من تزوير في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، بما فيها التزوير الذي حدث لصالح عضو مجلس الشورى عن الحزب الناصري، وتعيين آخر باسم الحزب، وهذا تزوير وتزييف لا نقبله، فنحن لم نرشح هذا العضو الذي انتخب، ولم نوافق على العضو الذي تم تعيينه.

■ولماذا يزور النظام لصالح حزب آخر؟

-ليحفظ ماء وجهه ويقول إن هناك معارضة في مجلس الشعب، لكن المعارضة التي يريدها هو، فالنظام الآن في مرحلة انتقاء معارضيه عايزين معارضين دمهم خفيف أو لسانهم خفيف.

■هل هذا ما دفعكم إلى تقديم طلب لإلغاء الهيئة البرلمانية للحزب في مجلس الشورى؟

-نعم فنحن لا نريد أي تمثيل لا يمثلنا في الواقع.

■ما أسباب الصراع الحاد الدائر حالياً بينك، وبين أحمد حسن، أمين عام الحزب؟

-نحن في فترة حاسمة، إما أن نترك الحزب ليصبح "دكاناً من دكاكين" الحكومة تفعل به ما تشاء، أو يكون حزباً محترماً يثق فيه الناس.

■وما علاقة تطوير أداء الحزب بهذه الخلافات؟

-لأن أحمد حسن لا يريد أي صيغة لبناء الحزب، فهو يريد الصيغة الأولى "دكان"، ويقف أمام أي محاولة لإضافة شخصيات جديدة للحزب، فهو لا يريد أن يزاحمه أحد، وقد رفضت إجراء انتخابات على مقعد رئيس الحزب بعد اعتذار ضياء الدين داوود عن عدم الاستمرار في الرئاسة، لأنني وجدت أنه من الأفضل فتح باب العضوية أولا، لنجددها ونطورها، حتى تتم العملية بشكل أكثر ديمقراطية، وكى تكون هناك حرية اختيار أوسع، وحتى لا يقال إنني دعوت إلى عقد مؤتمر حتى أكون رئيس الحزب.

■صرحت مؤخراً بأن لديك مستندات تدل على وجود مخالفات مالية في جريدة العربي، لسان حال الحزب، فما هي؟

-هناك مخالفات كثيرة، فمصدر دخل الجريدة معظمه من الإعلانات، والإعلانات لا تدخل الحزب ولا تخرج منه وهذا في حد ذاته مخالفة، ثم مضمون الصرف غير معروف، وأنا لا أتهم أحداً، ولكنني أتحدث من واقع وجود مشكلات في الجريدة، فهناك شكوى من صحفيين لا يتقاضون أجورهم، وآخرين يحصلون على مبالغ طائلة، ولدينا تقارير صادرة عن الجهاز المركزي للمحاسبات، لذا تم استدعاء أحمد حسن للتحقيق معه في ذلك باعتباره المهيمن على الأمور المالية في الجريدة.

■أحمد حسن رفض قرارك بفصله من منصبه كمدير عام للجريدة وقال إنها صلاحية غير مخولة لك، ما تعليقك؟

-هذا كلام غير صحيح، لأن تعيينه كان بقرار من رئيس الحزب وبالتالي هو رب عمله، وقد تم إسناد جميع صلاحيات رئيس الحزب لي واتخاذ جميع الإجراءات بشأن جريدة العربي بتفويض من المؤتمر العام الذي عقد في ١١ ديسمبر الماضي.

■فشلتم كائتلاف للمعارضة في مقاطعة الانتخابات البرلمانية، فهل ستقاطعون الرئاسية؟

-أحزاب المعارضة غير قادرة على اتخاذ قرار موحد، لأن الحسابات مختلفة تماما، لكن نحن على أي حال سنقاطع انتخابات الرئاسة، ونرى أنه لا جدوى في الأساس من إجرائها، كما أن تجميد الهيئة البرلمانية للحزب في مجلس الشورى يمنعنا من الترشح في الانتخابات.

■هل مازال موقفكم من الدكتور محمد البرادعي كما هو رغم أنكم تلتقون معه في مقاطعة انتخابات الرئاسة؟

-البرادعي بدأ بما انتهينا نحن إليه هو بدأ مرشحا للرئاسة وانتهى بالمقاطعة لها، في حين بدأنا نحن بالمقاطعة، البرادعي أضاع وقت الناس واستهلكنا وشتتنا وكان من الممكن أن يكون إضافة، لكنه لم يفعل.

■هل تتوقع تكرار سيناريو تونس في مصر ؟

-الديموقراطية في مصر مزيفة، فهناك حزب واحد يحتكر السلطة، وأحزاب معارضة ديكورية لا تحمى نظاماً، لذا فإن سقوط هذه الأنظمة سهل، ويتم في لحظة كما حدث في تونس، لكن هناك فرقاً بيننا وبين تونس، هو أن الرئيس حسنى مبارك له شرعية لم يكن يتمتع بمثلها زين العابدين بن على، ولكن الحزب الوطني في مصر أسوأ من الحزب الحاكم في تونس 100 مرة.

10. حوار 6/ 11/ 2010

مع

مجدي الكردي

جمال مبارك سيفوز في الانتخابات حتى إذا ترشح أمام والده

تلقيت اتصالاً من مجدى الكردي، منسق عام ائتلاف دعم جمال مبارك، يود الرد على ما قاله الدكتور سامى عبد العزيز، عميد كلية الإعلام، في الحوار القصير، الذي أجريته معه، وقال فيه إن ظاهرة الدعاية لجمال مبارك في طريقها إلى الزوال، وإنها تضر جمال مبارك، وهو أذكى وأوفي من أن يطرح نفسه بهذا الشكل.

لكن يبدو أن للطرف الآخر - اتفقنا معه أو اختلفنا - رأياً آخر، وبعيدا عن هذا وذاك يبقى السؤال الأهم: لماذا لم يخرج جمال مبارك بنفسه لتأييد أو رفض الدعاية له؟

وإلى نص الحوار:

■الدكتور سامى عبدالعزيز قال إن ظاهرة الدعاية لجمال مبارك في طريقها إلى الزوال؟

-لا علاقة لنا بالأحزاب، وليس من حق الحزب الوطني أن يقول ذلك، فهو لن يفرض وصايته على الوطن، والملعب السياسي مفتوح أمام الجميع، وعندما اخترنا جمال مبارك اخترناه رئيسا لكل المصريين، وليس لحزب بعينه، ولا أجد مبرراً لهذا القتال الشرس من قبل الحزب الوطني، وأطمئن الدكتور سامى عبدالعزيز، بأنه في اللحظة التي أطلق فيها تصريحاته، كنا نفتتح مقرا للائتلاف الشعبي لدعم جمال مبارك في الوادي الجديد ومقراً آخر في سوهاج في اليوم نفسه، والله أعلم من في طريقه للزوال.

■في رأيك، ما سبب الهجوم عليكم من قبل الحزب الوطني، رغم أن جمال مبارك ابن النظام وليس معارضا؟

-لأن الائتلاف يرفع شعار مصر في قلوبنا، وليست في جيوبنا، ولكن على ما يبدو فإن معارضي الائتلاف يضعونها في جيوبهم.

■ماذا تريدون في النهاية؟

-تكليف جمال مبارك برئاسة مصر بعد جمع 5 ملايين توقيع شعبي.

■وهل تعتقد أن له هذه الشعبية في الشارع؟

-نعم، بكل تأكيد، ولولا ضيق اليد لحصلنا على أضعاف هذا الرقم من التوقيعات.

■ولماذا 5 ملايين توقيع بالذات؟

-لأن أعضاء الحزب الوطني مليونان ونصف، ولو جمعنا هذا الرقم سيكون لنا أغلبية كاسحة تضاعف هذا العدد.

■كان من الممكن قبول فكرة دعم جمال مبارك منذ أشهر، قبل أن يعلن الحزب الوطني أن الرئيس مبارك هو مرشحه القادم للرئاسة؟

-نطالب جمال مبارك بالترشح، حتى لو كان أمام والده، فالسياسة ليست بها ثوابت.

■كم تفويضاً تملكون الآن، وكم أنفقتم على الحملة؟

-400 ألف، ونواصل العمل بعدما شكلنا لجانا في كل المحافظات، وعدد كبير من القرى، وقد أنفقنا حوالى 70 ألف جنيه، وكل محافظة تساهم الآن في التمويل، وتطبع اللافتات من ميزانيتها الخاصة التي نحصل عليها من المؤمنين بالائتلاف.

■وأين رجال أعمال الحزب الوطني الذين كانوا يمولونكم؟

-أتحدى أن يقول أحد إننا على علاقة بأي من رجال الحزب الحاكم، ومن يمولوننا رجال مؤمنون بالائتلاف.

■وما الذي يجعلنا نثق في أن هذه التوقيعات حقيقية؟

-نأخذ التوقيعات بالرقم القومي، ومن يشكك فيها عليه أن يأخذ عينة عشوائية، ويتصل بأصحاب التوقيعات، فنحن لا نؤمن بالتوقيع الإلكتروني لأن أي شخص من الممكن أن يدخل بأي اسم وعنوان مستعار، ليكرر التوقيع، كما تفعل بعض الحركات السياسية، ونسد كل أبواب التشكيك فينا.

■لماذا جمال مبارك؟

-لأنه دمث الخلق، وأتابعه منذ 15 عاما، منذ أن كان ينوى إنشاء حزب المستقبل بالتعاون مع الدكتور أسامة الغزالي حرب، وقبل أن يتحول إلى جمعية المستقبل، ولا أعرف أسباب عدم خروج الحزب للنور، وأعلم جيدا أن لديه أفكاراً للتغيير والإصلاح، ونحن نريد تغيير الدستور حتى يواكب العصر، خاصة أن دستور 71 أصبح مهلهلا، والأهم تعديل المادة 77 الخاصة بمدة الرئاسة.

■لكن جمال مبارك لم يعلن إطلاقا أن لديه خططا لتعديل الدستور، أليس من الأولى دعم من أعلنوا إيمانهم بذلك، وماذا لو أنكم كلفتموه، ولم يحقق مبادئكم؟

-كل من ينادى بتغيير الدستور والإصلاح السياسي، طرح نفسه على الساحة السياسية بالفعل، لذا فنحن نطرح من لم يطرح نفسه، وتكليفنا لجمال مبارك سيكون مشروطا بتغيير الدستور والإصلاح السياسي، والعقد شريعة المتعاقدين.

■هل يعترضكم المحافظون أو أمانات الحزب الوطني في المحافظات؟

-لا، ونعمل بحرية، فالمحافظون يتركوننا كما يتركون القوى السياسية الأخرى، أما عن الحزب الوطني، فلن يفرض وصايته على الوطن ولا علينا.

■اتهمكم البعض بالبحث عن مقاعد في البرلمان؟

-الدكتور على الدين هلال، هو الذي اتهمنا بذلك، وأقول له لقد خانك ذكاؤك، فمن مبادئ الائتلاف، أن أي شخص يرشح نفسه لعضوية مجلس الشعب، تجمد عضويته على الفور.

■هل تلقيتم اتصالا من جمال مبارك يؤيد أو يرفض أسلوب دعمكم له؟

-لا.

■وماذا لو ترشح جمال أمام والده، من سيفوز بكرسي الرئاسة في رأيك؟

-طبعا جمال مبارك، فالناس مشتاقة للتغيير، وبنجاحه، سيظل الرئيس مبارك مرجعية سياسية للبلاد.

11. حوار 31/ 10/ 2010

مع

المستشار عدلي حسين

محافظ القليوبية: الحكومة لم تدفع مليماً واحداً في "مؤتمر محافظي أفريقيا"

اعترف المستشار عدلي حسين، محافظ القليوبية، بأن الدولة قصّرت كثيرا في حق أفريقيا. وقال: "آن الأوان لتحقيق المصالح المشتركة مع الدول الأفريقية وإن جميع دول حوض النيل، باستثناء السودان، سيحضر ممثلوها مؤتمر محافظي أفريقيا، المقرر عقده برئاسته، بالقليوبية غدا".. وفجر "حسين" مفاجأة، خصّ "المصري اليوم" بها، وهى استعداد محافظة القليوبية لإرسال مهندسين، على نفقة المحافظة، لأي مواطن يريد زراعة سطح منزله.. وإلى نص الحوار:

■مؤتمر أفريقي ضخم لأول مرة برئاستك... لماذا؟

-أنا عضو في منظمة المدن الأفريقية، واتفقت مع أعضائها أثناء حضورنا مؤتمر في الرباط، على عقد لقاء أفريقي في مصر، وقررت أن يكون لنا دور في توثيق العلاقات الأفريقية، ولما كان التحرك على المستوى الأعلى يعوقه الترتيب والبروتوكول، فكرت في التحرك على مستوى المحافظين ورؤساء المدن، لأنه أسهل وقد يجنى ثمارا أكبر.

■لماذا إذن بدأت التحرك الآن، رغم كونك محافظا منذ أكثر من 10 أعوام؟

-أنا كمحافظ في الأقاليم، لم تكن أمامنا فرص للتحرك في هذا الشأن، لكن عندما سمحت لنا الدولة بحرية الحركة بدأنا العمل، فالأمر كان مقصورا في البداية على الوزارات المركزية، وعندما تم منح المحافظات الفرصة عملنا على الفور وسبق لي أن نفذت تعاونا مع إيطاليا وأذربيجان والكويت وغيرها من الدول، وجميعها كانت تجارب ناجحة.

■أليس هذ التحرك متأخرا للغاية ؟

-نعم... بكل تأكيد وانشغلنا عن التواصل والاهتمام بأفريقيا، ومع ذلك علينا العمل وتدارك هذا التأخير.

■هل أزمة حوض النيل الأخيرة وراء عقد المؤتمر... وهل تحاولون التحايل لحل الأزمة؟

-موضوع أزمات حوض النيل ليست ضمن برنامج المؤتمر، واتفقنا على عدم الحديث في السياسة، وبالتالي هذه الأزمات غير مطروحة على أجندتنا، لأنها ليست من اهتمامنا، فالمهم لدينا هو توثيق الروابط وتعميق العلاقات بالتعاون فيما فيه المصلحة للجميع.

■إذن ما أجندة المؤتمر؟

-التعاون بين الدول الأفريقية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هدفه توثيق التعاون بين المدن الأفريقية، ودعونا عدداً من رجال الأعمال للاستثمار في مجالات الأخشاب والكهرباء والملابس الجاهزة وغيرها، ورجال الأعمال المدعوون ممن يرتدون "العفريتة" ويشتغلون بجدية، وهم رجال أعمال من النوع الثقيل وليسوا رجال الأعمال الذين نراهم في المجلات الملونة، وبعضهم بالفعل موجود في أفريقيا.

■هل جاءتك الموافقة على المؤتمر سريعا من النظام... وهل تقبّل الوزراء اعتداءك على صلاحياتهم؟

-حصلت على الموافقة بأسرع مما تتخيلي، فور عرض الفكرة، لأنها توافقت مع الرغبة في الانفتاح على أفريقيا، ولم أجد أي معوقات من الوزارات المختلفة، والتنسيق كان مع جميع الجهات وأبرزها وزارة الخارجية، لكن لا تنسى أن هناك تكليفاً سياسياً لجميع الجهات بالتعاون معي.

■يقولون إن ذلك خطوة لتصعيدك سياسيا؟

-كتر خيرهم... اللي يقول كلمة طيبة أحسن من اللي يقول ما هو سيئ، لكن عموما المهمة في غاية الصعوبة، فليس سهلا إدارة مؤتمر بهذا الحجم، وأتمنى أن يكون بداية لمزيد من التعاون الأفريقي.

■هل سيحضر ممثلون عن حوض النيل؟

-نعم. جميعا سيحضرون باستثناء السودان.

■لماذا يغيب السودان؟

-وجهنا الدعوة للسودان لكنهم اعتذروا لانشغالهم بالانتخابات والأحداث الداخلية، والأمر نفسه ينطبق على جنوب السودان التي اعتذرت لأسباب مشابهة.

■هل ستكون هناك استثمارات مصرية في مشروعات الري مثل توسيع المجاري المائية وإقامة السدود؟

-نعم بالتأكيد.

■ماذا عن تمويل المؤتمر؟

-من تبرعات رجال أعمال القليوبية... والدولة لم تدفع مليما واحدا.

■كيف يضع رجل الأعمال ملياراته في دول غير مستقرة أمنيا؟

-هذا ما أكدنا عليه في اجتماعاتنا... فالدولة التي تريد أن تجذب استثماراً عليها أن تقدم ضمانات لتحقيق الأمن وحماية رأس المال، فهما من أهم عناصر الاستثمارات في أي بلد، ورجل الأعمال المصري عموما حيثما يتم التلويح له بالفائدة يذهب، خاصة أن الدولة ستدعم الاستثمار في أفريقيا.

■بعيدا عن المؤتمر... ما تفاصيل مشروع زراعة السطح الذي سبق أن نوهت عنه؟

-هو مشروع لزراعة أسطح مدارس القليوبية، بتمويل من منظمة "الفاو"، لتوفير الخضروات والمزروعات، ومن إعجابي بالفكرة التي ننوى تنفيذها فور تسلم التمويل، سأخص "المصري اليوم"، بتأكيد أنى على استعداد لإرسال مهندسين لأي مواطن يريد زراعة سطح منزله، وستتحمل المحافظة نفقات المهندسين الذين سيعاينون

مدى صلاحية السطح وأساسات المنزل، وسننفذ الأحواض الخاصة بالزراعة على نفقتنا ،لأن لها نظاما خاصا، على أن يتحمل المواطن الزراعة.

■ومحطة قليوب؟

-المحطة ستتكلف حوالى مليار ونصف المليار دولار، لذا ستطرح للاستثمار وستكون بديلا لمحطة مصر وستُنشأ بجوارها مولات ومحال ومطاعم وغيرها مما سيغير وجه المنطقة.

■ما حقيقة الدجاج المحقون بالمياه في القليوبية؟

-أرسلنا فرقاً تفتيشية من عدة جهات، منها وزارة الصحة والوحدات المحلية ولم نجد شيئا، فأرسلنا لـ"المصرى اليوم"، لإفادتنا بالأماكن التي تم تصوير الواقعة بها، لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

12. حوار 27/ 10/ 2010

مع

د. سامى عبد العزيز

عميد كلية الإعلام وعضو مجلس الشورى:

جمال مبارك أذكى وأوفى من الموافقة على اعلانات "ائتلاف جمال مبارك"

لغط حول أزمة التضييق على الإعلام، تبعات أزمة جريدة الدستور، وتلويح بصدور قانون للبث المسموع والمرئي.. وغياب لمشروع قانون تداول المعلومات، كلها موضوعات فرضت نفسها على الساحة وضعناها في عشرين سؤالاً ووجهناها لعميد كلية الإعلام، عضو مجلس الشورى الدكتور سامى عبد العزيز ليرد على تخوف الإعلاميين وهواجس المواطن في الشارع، الذي بات يتنبأ بملاحقة سياسية وقضائية للإعلاميين ووسائلهم في ظل أوضاع حساسة تمر بها مصر الآن وإلى نص الحوار:

■دكتور سامى ما تعليقك على أزمة جريدة الدستور خاصة ان البعض يراه صراعاً سياسياً وأن بعض قيادات الوفد جاملت النظام بهدم جريدة الدستور، التي كانت تؤرقه؟

-في رأيي هي أزمة ناتجة عن صراع دخول بعض الرأسماليين غير المتخصصين إلى ملعب متخصص والحديث عن تورط النظام في الصفقة كله بالنسبة لي أوهام وادعاءات لا علاقة لها بأرض الواقع، فهو صراع رأس المال وليس صراعاً سياسي

■"مفيش دخان من غير نار" وفي رأيك من أشعل الحريق بين الطرفين؟

-في رأيي أن عدم التأني في إتمام صفقة البيع من خلال اتفاق محدد وواضح المعالم قبل الدخول إلى حيز التنفيذ أدى إلى وجود فراغات تسمح بنشوء صراعات، غير أنى أشيد في هذه الأزمة بموقف النقابة وحرصها على مصالح أبناء المهنة.

■كأكاديمي... ما مقياس حساب نجاح أي صحيفة؟

-حجم التوزيع هو المؤشر الأول يليه حجم الإعلان لأن الإعلام يصنعه الإعلاميون ثم يأتي الإعلانيون وليس العكس، فالصحيفة التي لا توزع غير ناجحة، والصحيفة التي لا يقبل عليها المعلن بشكل مخطط ودائم ليس لها وجود في السوق.

■هل يحق للإعلامي أو الصحفي أو رئيس التحرير أن ينتمى إلى حزب ما؟

-نعم... لا مانع في ذلك... المهم ألا يحاول أن يصبغ وسيلته الإعلامية بانتماءاته الحزبية، فكل مستثمر له أجندة وهدف قد يكون مالياً وقد يكون سياسياً والأمر ذاته ينطبق على الإعلامي ورئيس التحرير... فلا يوجد إعلام محايد، مستحيل تحقيق ذلك.

■وزارة الإعلام وزارة لا توجد إلا في مصر؟

-أعتقد أن التطور الزمنى سوف يجعل المجتمع مضطراً إلى إعادة النظر في كثير من الوزارات ليس فقط وزارة الإعلام، وإنما من وجهة نظري أيضا وزارة مثل التخطيط والتنمية الاقتصادية والتي أراها لا تتماشى مع نظام الاقتصاد الحر.

■تعليقك على مشروع قانون تنظيم البث المسموع والمرئي في ظل ما يقال من أنه سيقيد الحريات وسيضع رقيباً على المضمون الإعلامي بدعوى التنظيم؟

-سيخرج للنور قريباً وهو الآن محل دراسة جادة ووزير الإعلام مهتم به. وغير صحيح انه سيقيد الحريات فهو تماما في مصلحة حرية الرأي والتعبير وسينظم عملية البث وسيجعل اتحاد الاذاعة والتليفزيون شأنه شأن باقي شركات خدمات البث، التي تحصل على ترخيص من الجهاز القومي لخدمات البث والذي سيكون من شخصيات عامة، وأخرى أكاديمية، وأصحاب الوسائل الإعلامية، والمجتمع المدني، لذا أنا أرى أنه مع حرية الإعلام تماما.

■ولماذا لم نر اهتماماً مماثلاً بقانون حرية تداول المعلومات رغم المطالبة به منذ سنوات؟

-أعتقد أنه في سبيله للخروج أيضا، لأنه أصبح مطلباً حتمياً من جميع الأطراف ولمصلحة حرية الإعلام ولتقليل الاجتهادات التي قد تصيب أو تخطئ.

■من اليوم وحتى خروج قانون البث في الدورة التشريعية الجديدة كيف سيدار الإعلام في هذه المرحلة الحساسة؟

-أنا لا أحكم على القرارات بالنوايا والهواجس إنما بالممارسة لذا علينا أن ننتظر... وعلينا أيضا أن نتفق أن تكنولوجيا الإعلام لم تجعل هناك حاجزا أو حائطا ومن الممكن نقل الأخبار والتقارير المصورة بالموبايل وعبر الإنترنت، وأنا أعتقد أن النظام في مصر أذكى من أن يقيد الحريات في المرحلة القادمة، كل ذلك تراكم خبرات سابقة للعلاقة المرتبكة بين الإعلام الخاص والجهات ذات الصلة لا أكثر، ولا أظن أن الزمن سيعود إلى الوراء.

■ألسنا نعيش في دولة متناقضة... نعلن أننا نعيش في دولة مدنية ثم يصرح اتحاد الاذاعة والتلفزيون بنيته في إصدار قناة دينية، بالتعاون مع الأزهر الشريف بعد غلق القنوات الدينية المتجاوزة؟

-قرار غلق القنوات الدينية جاء متأخراً ولكن ربما المقصود بالقناة الجديدة أن تكون قناة تنويرية ثقافية تستهدف نقل صورة المجتمع الإسلامي، ولكنها لا تروج للدين الإسلامي على حساب الدين المسيحي.

■ولكنها تفتح الباب لأن يطلب الجانب المسيحي التصريح بقناة هدفها تنويري أيضا وليكن لتحسين العلاقة بين المسلمين والمسيحيين؟

-مصر ليست في حاجة إلى إصلاح العلاقة بين الطرفين، فهي ظاهرة مفتعلة أشعلتها بعض قنوات الإعلام بغباء وبعض المفكرين تحت دعوى الغيرة الدينية أكثر وأكثر.

■قناة دينية لمن؟ والآخر لا يفهم اللغة العربية ولا يشاهد القنوات المتخصصة؟

-ليت رجال الأعمال المصريين والعرب يجتمعون ويفعلون مثل اللوبي الصهيوني لشراء قنوات موجودة بالفعل وناجحة ويبث فيها أفكار من خلال الدراما والبرامج بشكل غير مباشر مما يقرب المفاهيم ويحسن صورة المجتمع الإسلامي... أنا لو عندي فلوس كنت اشتريت "فوكس موفي وفوكس سيريس".

■كخبير إعلاني وعضو في الحزب الوطني كيف ترى إعلانات "ائتلاف جمال مبارك"؟

-مرفوضة وأعلن ذلك أمين عام الحزب، وأمين الإعلام في الحزب الوطني، وجمال مبارك أذكى وأوفي من أن يشجع هذه الممارسات. عموما الظاهرة تقل وفي طريقها إلى زوال.

■حكم المحكمة الإدارية بإلغاء الحرس الجامعي وتفسير دكتور نظيف له للخروج من المأزق؟

-رأيي، كما أعلن وزير التعليم العالي، أننا نحترم الأحكام القضائية، وأنه جار قراءة حيثيات الحكم، ومن ثم إيجاد البدائل، فلابد من تواجد أمنى لحماية المؤسسة من الخارج، وكان هناك تفكير في استجلاب إدارة مدنية للخدمات الأمنية، والمسألة تُدرس لأنها تحتاج إلى بعض الوقت وسيناريوهات متعددة، فلابد من التفكير في المواءمة بين احترام أحكام القضاء والحفاظ على أمن وأمان الجامعة ومنشآتها.

■هل تؤمن بكل أفكار الحزب الوطني؟ وهل حصلت على ثمن عضويتك في الحزب الوطني؟

-معظمها، لأنها أفكار وسطية، فقط أختلف معهم في أن الحزب دائما يسبق حكومته بأفكاره ونظرياته ولكن الإيقاع المتباطئ للحكومة ينعكس على الحزب، ونعم حصلت على الثمن، فقد اكتسبت مهارات سياسية لم تكن عندي وتعاملت مع شرائح من المجتمع لم أكن أتعامل معها من قبل.

■وماذا عن عمادة كلية الإعلام وتعيينك في مجلس الشورى؟

-هو تدرج طبيعي لكوني أستاذاً جامعياً فأنا عمرى ٥٧ عاماً أليس من الطبيعي أن أصبح عميداً لكليتي وأنا أول دفعة فيها ومن أول أجيالها.

13. حوار 14/ 1/ 2012

مع

محمد سلماوي

لا أحد يضمن "الخروج الآمن" لـ"العسكري"

من يضمن للمجلس العسكري الخروج الآمن من السلطة، دون أن يتم التحقيق معه فور تسليم السلطة، في وقائع قتل وإصابة المتظاهرين، أو اتهامات سياسية أو جنائية أخرى.. وهل يمكن أن ينص الدستور الجديد على وضع خاص للجيش؟ أسئلة كثيرة دارت في ذهني وطرحتها على الكاتب والأديب محمد سلماوي، الذي أكد أن فكرة الخروج الآمن خرافية وهلامية، ومن يقبلها يكن ساذجا، والدستور الذي ينص عليها يكون معيبا يجب إسقاطه.

وأضاف "سلماوي"، في حواره مع "المصري اليوم"، إنه لا يوجد أحد أو جهة تضمن للمجلس الخروج الآمن من السلطة، والرئيس المقبل لن يستطيع إجبار الجيش على عرض ميزانيته على مجلس الشعب، وإذا تضمن الدستور الجديد وضعاً خاصاً للجيش سيكون معيبا ويجب إسقاطه.. وإلى نص الحوار:

■ في البداية هل ترى ضرورة جلوس النخب سويًّا للتفكير في قضية الخروج الآمن حاليا مع اقتراب انتهاء المرحلة الانتقالية؟

- ليس هناك في السياسة شيء اسمه الخروج الآمن، حدث قبل ذلك أن تنازل مبارك لـ "عمر سليمان" بناء على اتفاق غير معلن، يقضى بخروج آمن لـ "مبارك" إلى شرم الشيخ معززًا مكرمًا، لكن ما حدث أن رأيًا عامًّا قويًّا فرض نفسه وقتها للمطالبة بتنحي "مبارك" تمامًا، ثم محاكمته بعد ذلك، فلم يستطع أحد أن يضمن لـ "مبارك" ذلك الخروج الآمن.

■ ولا حتى بوضع مواد في الدستور تحفظ للجيش وضعًا خاصًّا؟

- إذا حدث هذا سيكون الدستور معيبًا وسيسقط، الخروج الآمن يعنى أن هناك من تستوجب أعماله الحساب، لكن يتفق على استثنائه، في حين أن القوانين والدساتير توضع لمحاسبة من قدم عملاً يستوجب المحاسبة، لهذا فإن الخروج الآمن فكرة غير قانونية وغير واردة، لأنها غير ممكنة التنفيذ، ومن يقبلها سيكون ساذجاً، لأنه قد تمر فترة لا تنتبه فيها الناس للأمر، لكن سريعًا ما ستتم المطالبة بالحساب، ومن لا يحاسبه الناس سيحاسبه التاريخ رغمًا عنا.

■ كيف نتعامل مع الوضع الخاص للجيش الذي سيصعب في المرحلة المقبلة الإبقاء عليه في ظل التغيرات التي حدثت؟

- المفروض أن نتحدث عن ترتيبات المرحلة المقبلة فيما يتعلق بالجيش، حيث توجد أوضاع معينة للجيش منها التسليح والنفوذ والوضع الاقتصادي، وهنا أمر من اثنين: إما أن نقول إنه لا يوجد وضع خاص للجيش وميزانيته يجب أن تخضع للرقابة، ويكون الحل أقرب إلى البتر، أو نرتضى فترة انتقالية نتمكن خلالها من الوصول إلى صيغة تقترب من مقتضيات النظام الديمقراطي، وهذا يحتاج مدى زمنياً معيناً.

وأنا أميل إلى الحل الثاني، لأنه أكثر واقعية من الدعوات التي تُطلق الآن بشأن أن تخضع ميزانية الجيش فورًا لمراقبة مجلس الشعب، وأعتقد أن أي رئيس قادم لن يستطيع تنفيذ هذا، وإنما سيكون ذلك أحد الملفات الموضوعة أمامه التي يجب أن يجد لها حلاًّ واقعيًّا مثل باقي الملفات.

■ ما الذي يضمن عدم استدعاء المجلس العسكري للتحقيق معه بشأن قتل المتظاهرين مثلاً؟

- هل تتصورين أن هناك من يستطيع أن يضمن ذلك؟!

■ هذا يجعلنا نتشكك في أن يترك الجيش السلطة لخوفه من هذا الأمر؟

- لا أحد يترك السلطة طواعية، العالم تغير، ولم يعد الأمر في يد العسكر ولا رهن إرادة واحدة فقط.

■ حتى لو تم دعمه من الخارج؟

- الغرب لا يستطيع ذلك، والدليل أنهم كانوا حتى اللحظة الأخيرة يدعمون نظام مبارك باعتباره الأفضل لهم، ومع ذلك لم يستطيعوا حمايته.

■ لماذا تحول المجلس العسكري إلى مادة ثرية لمحبي نظرية المؤامرة، فمثلاً يقال الجيش حرق المجمع العلمي، وألصق الاتهام بالثوار.. الجيش لن يسلم السلطة.. الجيش عقد صفقة مع الإخوان؟

- المؤامرة في التاريخ قائمة، وكتابة التاريخ هي في جزء منها كشفٌ لمثل هذه المؤامرات، ففي حرب 56 مثلاً اكتشفت مصر أن هناك اتفاقاً تم في الخفاء بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وهكذا، لكن يركن العقل العربي دائمًا إلى المؤامرة دون أن يكون هناك ما يوحى بذلك، لأن هذا هو الطريق الأسهل، فبدلاً من التحليل والنقاش وإعمال العقل، للوقوف على أسباب ما حدث، يتم الاستسهال وإعمال نظرية المؤامرة.

أما عن الاعتقاد بأن المجلس العسكري ضالع في مؤامرة مع التيارات الإسلامية، فهذه اتفاقات سياسية وصفقات وليست بالضرورة مؤامرة، وتحليلي لذلك أنه كانت هناك قناعة لدى الجيش بأن أكبر تيار سياسي بعيدًا عن النظام السابق وأدواته هو الإخوان، وبما أن الحزب الوطني انحل إذن تبقى الإخوان، لذا اعتبر المجلس العسكري أن الإخوان هم الشريك السياسي الأساسي له على الساحة لأنهم القوى الفاعلة، ووجد ضرورة الإقرار بهذه القوى والنقاش والجلوس معها، بل التعاون معها إن استلزم الأمر، وهذا التعاون كان مبرره التعامل مع الواقع السياسي بعكس النظام السابق، الذي كان رافضًا التعامل مع الواقع، وكان يفضل اعتبار الإخوان قوى غير قائمة لأنها "محظورة".

والخطأ هنا ليس أن المجلس العسكري تعاون مع الإخوان، وإنما لأنه تصور أنهم يمثلون الواقع السياسي وحدهم، فقد يكون الإخوان هم القوى العظمى، لكن

الديمقراطية والعمل السياسي يقولان إنه يجب ألا أتعامل مع القوى الأكبر فقط، لأن الأقلية لا تقل أهمية عن الأغلبية، وكان يجب التعامل مع الجميع، والعمل السياسي لا يقوم إلا على الأغلبية والأقلية معًا، وكان على المجلس العسكري أن يقرأ ثورة يناير جيدًا، فقد أثبتت أن هناك قوى أخرى لم نكن نعمل حسابها هي التي أطلقت الثورة وأشعلتها، وهى قوى الشباب، وتلك هي القوى التي لم يتعامل معها المجلس العسكري حتى الآن.

■ هل تعتقد أن الأمر مقصود أم مجرد خطأ؟

- أعتقد أنه كان خطأ ليس مقصودًا، لأنه سبب مشاكل حتى لمن ارتكبه.

■ ما النتائج التي ترتبت على هذا التعامل مع طرف واحد من وجهة نظرك؟

- التعامل مع الإخوان المسلمين وحدهم دون غيرهم رأيناه واضحًا في لجنة إعداد التعديلات الدستورية، برئاسة المستشار البشرى، التي غلب عليها تمثيل الإخوان، والأهم من ذلك أن النتائج التي توصلت إليها اللجنة كانت تحقق مصالح الإخوان أكثر من مصلحة الوطن، لأنها خدمت فصيلاً واحدًا فأحدثت هذا الانشقاق، الذي أصاب المجتمع، وتحول الإسلاميون والليبراليون إلى قطبين متصارعين، في حين كانت الحنكة السياسية تتطلب الوصول إلى صيغ للتوافق.

والخطأ الثاني أنه تم تجاهل القوى الجديدة، التي أفرزتها ثورة يناير وهى الشباب، فظل الشباب في الميدان بينما دارت أمور الحكم في أروقة المباني الحكومية، وهذا الاستبعاد أحدث استقطابًا آخر، وفصل بين من قاموا بالثورة ومن تولوا مهمة تطبيق أهدافها، وأدى الانشقاق إلى أزمة ثقة أدت بدورها إلى الصدام العنيف، الذي أدمى قلوب الناس جميعًا.

■ هل ستشهد مصر اتفاقًا بين الأغلبية البرلمانية والمجلس العسكري بشأن الرئيس القادم؟

- أي اتفاق بين الإخوان والمجلس العسكري في ظل عدم رضاء باقي القوى السياسية لن يمر بسلام.

■ هل الأقلية بهذه القوة؟

- الأقلية قوية جدًّا جدًّا، وإذا تصور من ملكوا الأغلبية أن من حقهم أن يفعلوا ما يشاءون، فهذا هو ديكتاتورية الأغلبية، وهو ليس من الديمقراطية في شيء، وهذا الكلام أوجهه للإخوان المسلمين، الذين حصلوا على الأغلبية، وللمجلس العسكري المتعاون مع هذه الأغلبية، لأنه الوصفة الأكيدة لاستمرار الثورة في الشارع، لكن بدلاً من أن كانت ضد النظام القديم ستكون ضد الحكم الجديد.

■ في ظل القول بأن الدستور غير مهم والأهم هو الرئيس القادم كيف ترى المستقبل؟

- الدستور مهم جدًّا، لأنه الطريق لحل الأزمات التي نراها الآن منذ يناير، وهو حل لحالة الاستقطاب التي يشهدها المجتمع الآن، لذا يجب أن يتم الاحتكام إلى وثيقة واحدة يقبلها الجميع وليس وثيقة مقبولة من البعض ومرفوضة من البعض الآخر، وهذا لا يتأتى إلا من خلال هيئة تأسيسية يغلب عليها طابع التوافق الوطني، ولا تعكس مصالح أغلبية سياسية بعينها.

لذا لابد أن توضع معايير تحدد قيام كل هيئات ومؤسسات ونقابات مصر بترشيح ممثليها، على أن يقوم مجلسا الشعب والشورى بالاختيار من بين هؤلاء، فالدستور ليس وثيقة قانونية فقط، إنما هو وثيقة سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية، ولو توصلنا إلى هذا الدستور نكون استطعنا إخراج المجتمع من حالة التناحر، التي حدثت منذ يناير حتى الآن، لأنه سيكون الحكم الذي نلجأ إليه جميعًا، ويعبر عن كل الطوائف.

■ هل تعتقد أن الرئيس القادم سيكون من التيارات الدينية أو حائزًا على رضا المجلس العسكري؟

- الحل لمصر أن يأتي الرئيس القادم بعيدًا عن هذين الاتجاهين، لكنه مرضى عنه من الجميع، المصريون انتخبوا الإخوان المسلمين ليس لقناعتهم بأن الإخوان لديهم الحل السياسي، وإنما هم يسددون ديناً قديماً عليهم للإخوان، لأنه الفصيل الذي وقف إلى جوارهم في العديد من الأزمات، وقاموا بكل المهام التي كان يجب أن يقوم بها الحزب الذي كان حاكمًا طوال العقود الماضية، حيث ساعدهم ماليًّا في الأزمات وصحيًّا بإنشاء المستوصفات في أغلب الجوامع وبشتى الطرق الأخرى، والشعب المصري لا ينسى الجميل، وهو أيضًا شعب ذكى، فهو أعطاهم أصواته في البرلمان كرد للجميل، لكن الرئاسة أمر مختلف.

■ لكن ربما تحشد "الإخوان" كل أتباعها كما فعلت في مجلس الشعب لإنجاح مرشحها؟

- لن يكون للإخوان مرشح في الرئاسة، ولا أعتقد أنهم سيحشدون لصالح أحد من مرشحي التيار الديني المطروحين الآن على الساحة، لأنهم لا يريدون تصدر المشهد بالكامل فيتحملوا الأخطاء كلها، هم يريدون أن يضمنوا المواقع المهمة فقط دون أن يتحملوا كل المسؤولية.

■ ولا حتى الحشد لصالح شخص من خارج التيار الإسلامي ربما يكون مدنيًّا لكن يريد المجلس العسكري دعمه؟

- هذه المعادلة غائب عنها الشعب، لأنها تضع في الحسبان ما الذي يريده الإخوان، وما الذي يريده المجلس العسكري دون أن يوضع في الاعتبار ما الذي يريده الشعب، الشعب يريد رئيساً مدنياً ولا يريد رئيسًا بزي عسكري أو بلحية وجلباب، ومن قراءتي أجد أن الناس تبحث عن الشخصية القيادية القوية القادرة على لم الشتات بعد أن انفرط عقد البلاد خلال سنة ضائعة أدت للتدهور في جميع المرافق، يريدون شخصية لها ثقل وخبرة ووزن على الساحتين العربية والدولية، والمرشح الذي ستتوافر فيه هذه الصفات سيفوز بثقة الناس، وعندما رفعت الناس صور جمال عبدالناصر في

الشوارع لم يكن ذلك اعتباطًا إنما دليل على أن الناس تبحث عن القيادي القوى الذي يستطيع أن يعبر بالبلاد في هذه المرحلة الدقيقة، والقادر على أن يضعها حيث مكانتها الرائدة في الوطن العربي ويحفظ لها مكانتها على الساحة الدولية.

■ مَنْ المرشح الحالي الذي تتوافر فيه أغلب هذه الصفات؟

- أعتقد عمرو موسى لما له من شعبية، وقوة حسم ،وثقل دولي ،وخبرة.

■ لكنه محسوب على النظام السابق؟

- كل البلد تربى في عهد النظام السابق، بمن فيهم الشباب الذي تعلم في مدارس النظام السابق وتفتحت مداركه على إعلام النظام السابق وعاش سنوات الشباب والنضج وسط أفكار النظام السابق، نحن لم نولد جميعًا يوم 25 يناير، عمرو موسى كان موجودًا في ظل النظام السابق، ولكن السؤال: هل ناله الفساد؟ هل كان عضوًا في لجنة السياسات أو حتى في الحزب الوطني؟ هل كان موافقًا على التوريث؟

لقد كان عمرو موسى وزيرًا لخارجية مصر طوال 10 أعوام، رفع فيها اسم مصر عاليًا على الساحة الدولية، وتصدى بقوة ووطنية لمخططات أعدائها، فكان أول وزير خارجية يحظى بشعبية في الشارع، وإذا كان قد فعل ذلك في ظل النظام السابق فهذا لا يضيره، فالله سبحانه وتعالى لم يحاسب موسى على أنه نشأ في بلاط فرعون.

■ في رأيك متى يستقر الوضع الداخلي وهل انتهاء الانتخابات مؤشر على ذلك؟

- هذا البلد لن يستقر قبل انتخابات الرئاسة، ولن يستقر إلا إذا جاء الرئيس القادم بمواصفات محددة، وهى قوة الشخصية والزعامة والقدرة على إحداث التوافق بين الجميع، مثل تاريخ كل الدول التي خرجت من كبوتها بعد أحداث مأساوية، ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية أخرجها كونراد أديناور، مستشار ألمانيا، الذي استطاع أن يلهم الناس بشخصية قوية وقدرة على العمل وجمع الناس خلفه.

■ ما رأيك في الدعوات التي تطالب بتسليم الحكم إلى رئيس مجلس الشعب القادم، على أن تجرى انتخابات الرئاسة خلال 60 يومًا؟

- هذه أفضل وصفة لإطالة المرحلة الانتقالية، فقد كنا في البداية أمام مرحلة انتقالية بنهاية مفتوحة، ولا يعرف أحد متى ستنتهى، وبالضغط تم تحديد موعد لانتقال السلطة، ومع اقتراب انتهاء هذه المرحلة تعلو أصوات تقول "يللا نهد اللعبة" وكأنهم يشعرون بأن المرحلة الانتقالية شارفت على الانتهاء، وبالتالي اقترب موعد تسليم السلطة فقرروا إنهاء اللعبة لإطالة المدة والبداية من جديد، وهذه الأصوات لا أفهمها ولا أفهم الغرض منها.

فهذه وصفة أكيدة لإطالة الفترة الانتقالية لأنه لن يتفق عليها أحد وستدخلنا في دوامات قانونية ودستورية وسياسية بينما الطريق الوحيد لإنهاء المرحلة الانتقالية هو تسليم الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة.

■ الشباب يطالبون بذلك ردًّا على العنف وقتل المتظاهرين وتقديم بعضهم للمحاكمات العسكرية وسحل البنات، لذا يتخوفون من بقاء العسكري حتى نهاية المدة.

- تسليم الحكم للإخوان ليس حلاًّ لأي شيء، لكن هذا رد فعل طبيعي لغضب الشباب، وأنا لا ألوم الشباب، ولكن ألوم مَن مِن واجبهم ترشيد هذا الغضب وترجمته إلى أفكار بناءة تساهم في إنقاذ البلد، تمامًا كما سمعنا أن هناك أناساً في التحرير انتخبوا ثلاثة أشخاص ويريدونهم أن يتولوا السلطة، فقلت لهم هذا توريث جديد لأن هؤلاء غير منتخبين، فهل ستفرضونهم علينا؟ فأجاب أحدهم: نحن انتخبناهم في التحرير، فحتى لو سمح بذلك سنجد من يطعن في ذلك ويقول إنهم غير شرعيين، وما أفهمه إذا كنا غاضبين فعلينا أن نسرع في هذا الجدول الزمنى لا أن نهدمه.

■ كيف نسرع به؟

- بإجراء انتخابات الرئاسة في أسرع وقت ممكن.

■ ماذا عن انتخابات مجلس الشورى؟

- لا أريد الدخول في معضلة هل إلغاؤه سيكون دستوريًّا أم لا، لكن هناك حلاً آخر بأن نقول إننا سنؤجل انتخابات الشورى لما بعد انتخابات الرئاسة، ثم بعدها نرى ما هو وضع مجلس الشورى لأنه لا علاقة له باستقرار البلد.

■ هل يمكن وقتها أن يشكل مجلس الشعب فقط اللجنة التأسيسية؟

- نعم يمكن الاكتفاء بمجلس الشعب.

■ ماذا عمن يقولون إن انتخابات الرئاسة قبل وضع الدستور ستأتي برئيس له صلاحيات واسعة؟

- غير صحيح، لأن كل السلطات التي كانت للرئيس السابق في دستور 71 سقطت بسقوط الدستور، هذا من الجانب القانوني، كما أنه واقعيًّا لن يسمح له بهذه السلطات المطلقة، والتي هي أيضًا غير موجودة في الإعلان الدستوري، بل دعيني أقل لك إن سلطات الرئيس المنصوص عليها في الاستفتاء وفي الإعلان الدستوري أقل من السلطات الطبيعية لرئيس الجمهورية، فهي لا تتضمن على سبيل المثال حل مجلس الشعب، وهو حق أصيل للرئيس، لكن الناس تردد ما يقال دون أن تكلف نفسها عناء البحث والتدقيق.

■ أي الأنظمة السياسية تراها الأنسب لمصر؟

- أفضل النظام الرئاسي لأن مصر ليست لديها أحزاب قوية ومتكافئة لينشأ نظام برلماني، هناك أحزاب جديدة لم تترسخ أقدامها بعد وأخرى قديمة لكنها ضعيفة، فالوضع ليس جاهزًا الآن وإلا دخلنا في نوع من "اللبننة"، وكل يوم ستسقط حكومة وتشكل حكومة أخرى وندخل في دوامة وحالة من الفوضى لا نحتملها، ومصر بطبيعتها دولة مركزية، وهناك فرق بين المركزية والديكتاتورية، ومن الممكن أن نجرب النظام المختلط، أي خليط بين الرئاسي والبرلماني، لأنه يعطى لاختيارات الشعب حقًّا في اختيار الحكومة، ولكن في ظل نظام رئاسي قوى.

■ هل لديك تفسير أو ملامح للطرف الخفي المسؤول عن كل أزمات مصر منذ الثورة حتى الآن؟

- ليست هناك أطراف خفية، فاللاعبون على الساحة معروفون ولا يوجد طرف ثالث، يوجد لاعبون في الملعب، وكل شيء حدث نتج عن أحدهم، وهم الجيش والثوار ثم جحافل البلطجية وقاطنو الشوارع، ووجود مثل هؤلاء البلطجية لا يشين الثورة، فليست هناك ثورة في العالم لم تتضمن الرعاع والبلطجية وساكني الشوارع، كما حدث في الثورة الفرنسية والبلشفية وغيرهما، اللهو الخفي يلغى المسؤولية في التحقيق، بينما التحقيق السليم الشفاف هو الذي يجب أن يعلمني من الطرف الذي قام بذلك.

■ ماذا عن المشاهد التي ظهر فيها الجيش يضرب ويسحل المتظاهرين؟

- الجيوش بطبيعتها لا تستطيع التعامل مع المظاهرات والاعتصامات، وهى غير مؤهلة لذلك، لذا كان من الخطأ أن نطلب من الجيش أن ينزل الشارع لأن نزوله أحدث أخطاء جديدة.

■ ماذا كان الحل مادامت الشرطة ممتنعة عن العمل؟

- كان لابد من إيجاد حل، أين الشباب الذي شكل اللجان الشعبية وحمى مصر في فترة الثورة؟ كان على وزير الداخلية بعد الثورة القيام بهذه المهمة بأن يجمع كل الشباب الذي يجلس بلا عمل على المقاهي ويتم تدريبه ويعتبره قواماً جيداً لوزارة داخلية جديدة مدنية، خاصة أن الشباب برهن في لحظة الاختبار أنه قادر على حفظ الأمن وتنظيم المرور وحماية المنشآت، لأنه يحظى بثقة الجماهير الذين كانوا سيفرح بهم الناس ويساعدونهم، وبالمناسبة فإن الشرطة في كل العالم مدنية، فلا توجد فيها رتب عسكرية، كلواء وعميد وما شابه، كما هو الحال عندنا، وحل مشكلة الشرطة في مصر يكمن في إنهاء عسكرتها.

■ أين يقف الشباب من الثورة الآن بعدما كانوا مفجريها؟

- الشباب في مصر حالة غريبة، فمن الحالات النادرة في التاريخ التي يقوم فيها طرف بالثورة ثم يطلب من آخرين أن يتولوا الحكم بدلاً منه، وهذا حدث أولاً لأننا جميعًا ارتضينا حكم الجيش في المرحلة الانتقالية، وثانيًا لأن الشباب لم تكن لهم رغبة في الحكم، لكن أين الشباب من مجلس الشعب؟ لقد فُتح أمامهم باب للمشاركة السياسية وصنع مستقبل البلد، وكنت أتصور أن ينظم الشباب نفسه في أحزاب، استعدادًا لهذه الانتخابات، لأنها كانت فرصتهم الذهبية لإصدار التشريعات والقوانين التي تضمن تنفيذ مطالب الثورة، فلو أن كل الشباب تجمعوا في حزب واحد أو أكثر لم يكن الناس ليعطوا أصواتهم لأي حزب آخر، لكن الواقع أنهم تشتتوا بين أحزاب عدة، وحتى الإقبال على الترشح الفردي كان ضعيفًا، شباب الثورة كان لابد أن ينتقل من ميدان التحرير إلى مجلس الشعب.

■ لكن المجلس العسكري اعتقلهم وسحلهم وشوه سمعتهم على حد ما يتردد؟

- صورة الشباب عند الشعب ناصعة، ومازالت ثورة 25 يناير مشهدًا لن تنساه مصر ولا العالم كله، والشعب ليس ناقمًا على الثوار إنما على الحالة التي نعيشها الآن ولا يعرف من يلوم: المجلس العسكري باعتباره الحاكم أم الوزارات المتعاقبة واحدة وراء الأخرى، أم النخب التي لم توجه ولم تقدم المشورة، أم الفلول، ومن الخطأ والظلم أن نقول إنها تقع على عاتق الشباب، وهذه النقمة كانت أدعى لأن ينظم الشباب أنفسهم.

■ لماذا في رأيك لم ينظم الشباب نفسه؟

- لأنهم لم يعوا مهمة الثائر بشكل دقيق، فالثائر الحقيقي لا يجب أن يظل ثائرًا، إنما ينتقل من حالة شعبية الثورة إلى مأسسة الثورة، بأن يفرض سياساته ويطبق أهدافه، والفرصة الذهبية كانت أمامه في مجلس الشعب لكنه أضاعها، وأغلب من تقدم من الشباب للانتخابات فاز، وهذا يدل على أنهم لو تقدموا بأعداد أكبر كان الناس سيلتفون حولهم.

■ لماذا استقلت من المجلس الاستشاري؟

- أنا انسحبت من المجلس الاستشاري ولم أستقل، والانسحاب ليس أقل من الاستقالة لكن في العمل التطوعي لا تكون هناك استقالة، لأنها ليست وظيفة ولا يوجد عقد ملزم، وإنما هو جهد يبذل قد نتطوع به أو ننسحب منه.

وكنت مؤمنًا بأن المجلس الاستشاري قد يؤدي دورًا مهماً في ظل شكوى الناس ومطالباتهم بضرورة وجود آلية للتشاور مع الجميع، خاصة، أننا لم نكن في حاجة إلى الاستشارة السياسية والاستعانة بكل الآراء الممكنة، مثلما نحن الآن، حتى نخرج من هذا المأزق بسلام، لكن هذا العمل الذي أتحدث عنه ذو اتجاهين، بمعنى أنه توجد جهة تعطى المشورة، ويجب أن تكون هناك جهة أخرى على استعداد لتقبلها، وبعد عدة جلسات كان عندي شك في يتم الأخذ بهذه المشورة، فضميري لم يسمح بأن أظل أبدى آراء وليس هناك من يتقبلها أو يتعامل معها، لكن لأن هدفي ليس التشويش على المجلس لم أعلق على تفاصيل ما جرى داخله واكتفيت بإعلان انسحابي.

■ لكن ألم يرد في ذهنك أن تشكيل المجلس من البداية ربما يكون للتهدئة وأنه لن يكون فعالاً؟

- هذه الفكرة وردت في ذهني في البداية، لكن الواجب الوطني والظرف التاريخي كان يحتم علىَّ ألا أركن إلى الاحتمال وإنما إلى التجربة الواقعية، وكنت أتصور أن المجلس العسكري يتطلع إلى المشورة السياسية بعد أن ساءت الأوضاع على مدى تلك الأشهر التسعة، فقد شاءت ظروف الثورة أن تضع المجلس العسكري في موضع جديد، نقلته من المهام العسكرية إلى السياسة، فالأداء العسكري يتطلب تقديس الأمر لا مناقشته، أما في السياسة فكل شيء قابل للخطأ والصواب، وهنا تكون قيمة المشورة، وعندما تشكل المجلس الاستشاري كنت أعتقد أنه مجلس استشاري لجهة سياسية، لكن ثبت لي أنه أداة استشارية لجهة عسكرية.

14. حوار 13 /1/ 2012

مع

د. جلال أمين

تفاهم المجلس العسكري والإسلاميين قد ينتهي برئيس تحركه الجيش من وراء الستار

أكد المفكر الكبير الدكتور جلال أمين أن الحديث عن الدستور المصري الجديد ليس مهما لأن مصر لم تحترم دساتيرها السابقة، موضحا أنه غير مقتنع بفكرة المجلس الاستشاري الذي يدخل ضمن القرارات المسكنة التي تم اتخاذها لتهدئة الناس.

وقال الدكتور جلال أمين في حواره لـ "المصري اليوم" إن أجندة المجلس العسكري مختلفة تماما عن مطالب الثوار باستثناء الاتفاق على "خلع" مبارك، مشيراً إلى أن متخذي القرار في مصر حاليا ليسوا ممن يظهرون في الصورة.

وإلى نص الحوار..

■ذكرت في أحد مقالاتك أنه من غير المنطقي أن نرفع مطالبنا للمجلس العسكري، كيف ذلك وهو يمثل السلطة الحاكمة؟

-المجلس العسكري لديه أجندة مختلفة عن أجندة الثوار، وعلى كل شخص أن يفسر طبيعة هذه الأجندة حسب هواه، لكن الناس لا تريد تصديق ذلك وظلوا يرفعون مطالبهم للمجلس العسكري ظنا منهم أنه سيستجيب لمطالبهم.

■ولكن المجلس العسكري استجاب للعديد من مطالب الثوار؟

-لأنه من الطبيعي أن تتفق بعض مطالب الثوار مع أجندة المجلس العسكري فتنفذ، أما ما لا يتفق معها فلن ينفذ.

■وما الذي اتفق من مطالبهم مع أجندة المجلس العسكري؟

-خلع مبارك.

■إذن، أنت ضد فكرة أن أخطاء المجلس العسكري سببها قلة خبرته بالشأن السياسي؟

-غير صحيح أن كل هذه الأخطاء ناتجة عن قلة الخبرة، فضباط ثورة 23 يوليو كانوا أقل خبرة من الضباط الحاليين وأصغر منهم سنا، ومع ذلك أصدروا قرارات مهمة تتفق مع آمال الناس، منها إعلان الجمهورية وقانون الإصلاح الزراعي وإلغاء الألقاب، وعلى أي حال فالحق بيّن والباطل بيّن، والقرارات الصائبة في مثل الوضع الذي نعيشه لا تحتاج إلى خبرة كبيرة.

■ولماذا يقال إن الجيش حمى الثورة؟

-الأمران لا يتعارضان، فلو كان الجيش أخذ موقفا سلبيا كان سيتم ضرب الثوار، فبهذا المعنى هو الذي حمى الثورة، خاصة أنه كان يريد نفس النتيجة، وهى خلع مبارك.

■وهل كان ضرب المتظاهرين وقنص العيون مجرد تصرفات فردية من بعض الضباط أم بناء على أوامر عليا؟

-هناك أوامر بالعنف أحيانا وأوامر أخرى باللين على حسب كل حالة، والمدهش أن الشباب يتصرف طبقا للقانون فليس هناك ما يحرم المظاهرات والاعتصامات السلمية ولكن السلطة الحاكمة هي التي تخرق القانون.

■ما رأيك في تفسير البعض للعنف بأنه رد فعل أسد جريح بسبب النقد والسباب الذي تعرض له المجلس العسكري؟

-لا أقبل هذا التفسير، ففي السياسة لا توجد أسود جريحة، إضافة إلى أنى أعتقد أن من يتخذ القرارات رجل هادئ ويملك زمام نفسه وليس من النوع الذي يقول "إنهم يسبوننا في التحرير فلنضربهم"، فأي شخص لديه سلطة كبيرة تجعله الظروف يتصرف بذكاء، ولكنه قد يكون ذكاء شريرا فمثلا الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن لم يكن ذكيا باعتراف الجميع ولكنه لم يكن متخذ القرار بل كان هناك من يفكرون له ويتخذون القرارات.

■ومن يتخذ القرار للمجلس العسكري؟

-متخذو القرار في مصر حاليا ليسوا ممن يظهرون في الصورة.

■هل هم رجال أعمال أم عسكريون؟

-ربما يكون هناك تعاون بين مجموعة من هؤلاء وهؤلاء.

■إذا كانوا بهذا الذكاء، لماذا نواجه حاليا كل هذه الأزمات؟

-ربما يكون ذلك هو المطلوب، هل تتذكرين كلمة كوندوليزا رايس عن الفوضى الخلاقة، نحن حاليا في الفوضى الخلاقة.

■هل تعتقد أن المجلس العسكري يفتعل بعض الأزمات لإلصاق التهم بالمتظاهرين؟

-المؤكد في رأيي أن هناك اتهامات ظالمة توجه للمتظاهرين وهناك دلائل كثيرة على أنها اتهامات غير صحيحة.

■من المسؤول عن حريق المجمع العلمي؟

-لا أتهم المجلس العسكري، ولكن الأجهزة الأمنية المختلفة تهاونت في حماية المجمع العلمي، وهذه مسؤولية كبيرة.

■هل تراها مصادفة أن تتخذ مؤسسة القضاء قرارا أو تصدر حكما يهدئ من غضب الشارع عقب كل أزمة؟

-جزء من مؤسسة القضاء يأخذ أوامر من المجلس العسكري وهذا مخيف ومؤسف، ولكنه ليس وليد اللحظة وإنما يعود إلى أواخر عهد عبدالناصر ومذبحة القضاء.

■هل تتفق مع استمرار المظاهرات التي تطالب بسقوط حكم العسكر وتسليم السلطة للمدنيين بشكل فورى؟

-الأساليب التي أسقطت نظام مبارك ربما لا تنفع مع العسكر، فالأمر مختلف، وأنا مع الانتظار حتى نهاية المرحلة الثالثة من الانتخابات، وأؤيد إلغاء انتخابات مجلس الشورى لأنه عديم الفائدة وكلنا نعرف أن السادات أنشأه لوضع بعض المقربين والمحظوظين فيه وحتى تزداد حالة الدردشة التي ليست منها فائدة.

■ما رأيك في فكرة إنشاء المجلس الاستشاري كمحاولة للتواصل مع الشعب عن طريق النخب السياسية؟

-أنا غير مقتنع على الإطلاق بفكرة المجلس الاستشاري، وإن كان أمره مفهوما بالنسبة لي أكثر من إجراءات أخرى سابقة اتخذت ولم أفهمها، فقد اتضح لي الآن أن المجلس العسكري كلما واجه ورطة بحث عن نصف حل، فاختيار عصام شرف لرئاسة الوزراء كان نصف حل، وكذلك اختيار كمال الجنزوري، ولذلك المجلس الاستشاري نصف حل، فالمجلس العسكري لا يجد حلا للورطة ولكنه يتخذ قرارات مسكنة آملا في تهدئة الناس ولو مؤقتا، وكذلك كان سبب إنشاء المجلس الاستشاري هو تهدئة الناس، من خلال ضم مجموعة من الوجوه الجيدة وأخرى محبوبة لدى الناس ومجموعة ثالثة "نص نص"، وهم يعرفون جيدا كل شخصية، ومن هو الشجاع و من يجد صعوبة في قول لا، ولكن على ما يبدو فإن هذا المجلس لن يهدئ الناس كثيرا، لأن الشعب بدأ يفهم ويدرك اللعبة، ثم إن آراء كل هؤلاء معروفة ويطرحونها يوميا في وسائل الإعلام المختلفة وليست غائبة عن المجلس العسكري، فلماذا تم إنشاء مجلس استشاري؟ كان من الممكن أن يعطى للمجلس الاستشاري صلاحيات حقيقية، ولكنه في هذه الحالة لن يكون مجرد مجلس استشاري.

■ما هي في رأيك أسباب الفتنة الموجودة بين التيارات السياسية؟

-ما يحدث سببه تصرفات المجلس العسكري.

■ألا يقع على النخب السياسية أي خطأ؟

-من المؤكد أنهم أخطأوا ولكنني أجد لهم أعذارا، فهم محرومون منذ 60 عاما من أي نشاط سياسي، تماما مثل أهل الكهف الذين ناموا 300عام ثم استيقظوا مرة أخرى ليجدوا النور ساطعا، فلم يستطيعوا الرؤية، هناك أحزاب نسيت لماذا أنشئت من الأساس؟ ألم ينشأ حزب التجمع من أجل الفقراء والمبادئ الاشتراكية؟! ومع ذلك عقد صفقة مع النظام السابق، ألم ينشأ الوفد من أجل حماية المبادئ الليبرالية ومع

ذلك تفاهم بعد الثورة مع الإخوان المسلمين؟ كذلك بعض الأشخاص المناضلين يصيبهم التعب بمرور الوقت، فهناك من كانوا شرفاء جدا، ومع الوقت شعروا بأنه لا نهاية للنضال، فقرروا "عمل قرشين للأولاد"، وهناك من قاموا بأدوار الشرفاء وهم ليسوا كذلك على الإطلاق، وآخرون كانوا دائما شرفاء وأمضوا عمرهم كذلك ولم يستطيعوا التحمل فانسحبوا من الحياة إما بالاختفاء، أو الاكتئاب، أو الوفاة.

■هل تعتقد أن هناك صفقة بين الإسلاميين والمجلس العسكري تقضى بأن البرلمان للإسلاميين والرئيس للعسكري؟

-أفضل تسمية ذلك تفاهما، لأننا لا نعرف ما هو نوع العلاقة التي ستنشأ بين الطرفين في المستقبل، ولكن بربط الأحداث ببعضها سنجد أن هناك تفاهما ما قد حدث، فمن سمح لعبود الزمر أن يصبح نجما في الفضائيات وأن يروج لأفكاره؟ أنا سمعته وهو يبرر اشتراكه في مؤامرة قتل الرئيس السادات قائلا: "مادام لم يكن هناك مخرج قانوني فعلينا أن نقتله"، هذا الكلام لا يجوز أن يسمح به حتى في أكثر تليفزيونات العالم حرية، لذلك أعتبر أنه كان مقصودا كجزء من الفوضى المدبرة، بمعنى أن تخرج القوى السلفية من الجحور، وأن يسمح لهم بالدعاية لصالح الاستفتاء على الدستور بالادعاء بأن من سيقول لا "كافر"، كما أن الشرطة تركت الناس تقطع الطريق لرفضهم محافظا مسيحيا، وكانت تستطيع منعهم لكنها لم ترد، كل هذا جزء من مخطط الفوضى فضلا عن العديد من الممارسات التي كانت في صالح التيارات الإسلامية.

■لكن الناس صوتت لصالحهم في الانتخابات، فماذا حدث للمصريين؟

-تغير المصريون خلال الأربعين عاما الماضية مع تردى الأحوال الاقتصادية وتدهور التعليم، والتفاوت في الدخول، والظروف الاقتصادية التي منعت الشباب من الزواج، فما الذي نتوقعه من شعب هو أصلا متدين في ظل كل هذه الظروف، ومع تليفزيون ترك له الحبل على الغارب؟ كلها أسباب أدت إلى المد الديني، نعم تغير المصريون،

وبعض هذه التغيرات جيدة وكثير منها سيئ، وعندما عشنا فترة ظاهرها الحرية خرج إلى السطح كل ما كان في الباطن، وفي أي ثورة عقب إسقاط النظام تظهر الفوضى، ولكن كان على المجلس العسكري الذي تسلم السلطة بموافقة الثوار أن يأخذ الأمور بحسم، وألا يترك الفوضى تجتاح البلاد، خاصة أن الناس ظلت لسنوات طويلة تعانى من الكبت، وأنا لا أنكر أن الناس صوتت للإسلاميين، ولكن الواقع يقول إن القانون يمنع استخدام الشعارات الدينية داخل اللجان وتأسيس الأحزاب على أساس ديني، ومع ذلك لم يطبق القانون.

■بناء على التفاهم الذي أشرت إليه، هل تعتقد أن الرئيس المقبل سيكون من التيار الديني أم مدنيا؟

-لا أستبعد تماما أن يأتي من التيار الديني، وربما يكون مدنيا ولكن سيتم حشد الإخوان والإسلاميين خلفه للعمل على فوزه خاصة إذا كان حائزا رضا المجلس العسكري أيضا.

■هل كنت تتوقع تغير نتيجة الانتخابات لو كان المجلس العسكري حاسما في القرارات مع التيار الديني؟

-كانت النسبة ستكون أقل إلى حد ما، ولكنهم كانوا سيحصلون على نسبة التصويت الأكبر في جميع الأحوال.

■ولكن البعض يقول إن مناوشات الإخوان بشأن حقهم في تشكيل الحكومة كانت بداية الصدام مع المجلس العسكري؟

-لن يحدث أي صدام بين المجلس العسكري والإخوان وما يحدث هو مجرد مناوشات سياسية، فطالما هناك تفاهم لن يحدث صدام.

■هل يقلقك ترك اللجنة التي ستضع الدستور لمجلس الشعب دون وضع معايير اختيار أعضائها؟

-أنا أجد صعوبة حتى في حفظ المسمى "تشكيل لجنة لوضع معايير لتشكيل اللجنة التأسيسية للدستور"، "لجنة إيه ومعايير إيه؟" الحق واضح والباطل واضح، والمسألة لا تحتاج إلى لجان، اتخذ قرارا مرة واحدة و"خلصنا"، فدائما أضرب المثل بالدكتور نبيل العربي الذي أصلح العلاقات المصرية الخارجية في ثلاثة أيام، ثم قالوا له شكرا اذهب إلى جامعة الدول العربية، فعندما تكون هناك إرادة سياسية ينتهى الأمر فورا.

■ما توقعاتك لشكل الدستور القادم؟

-صياغة مواد الدستور ليست مهمة إلى هذه الدرجة، فالدستور لم يحترم قط في مصر، ولا في بلاد أخرى كثيرة نص فيها الدستور على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فلم تحترم لا الديمقراطية ولا حقوق الإنسان، فمثلا دستور 23 يضرب به المثل في الجودة حيث وضعه "فطاحل" القانون الدستوري من أفضل ما في الدستورين البلجيكي والفرنسي وقدموا دستورا بديعا ثم لم يكن للملك من عمل سوى الخروج على الدستور وإقالة الحكومات المنتخبة وتشكيل حكومات من الأقلية، وجاء صدقي باشا عام 30 فألغى الدستور، ومع ذلك يقولون إنها أفضل فترة ديمقراطية في تاريخ مصر لأنها كانت "لعبة ظريفة وكان شكلها جميل"، والحقيقة أن 2% من الشعب وهم الإقطاعيون كانوا يحكمون مع القصر والإنجليز بينما وضع الدستور على "الرف"، وعلى الجانب الآخر عبد الناصر حكم مصر واتخذ قرارات مهمة وتلقاها الشعب بالترحيب دون دستور ودون ديمقراطية، فالدستور في حد ذاته ليس مهما بقدر إرادة احترامه، أما أن تجمع الشعب المصري بالكامل للنزول إلى الشارع والاستفتاء على 6 مواد أهم ما فيها هو عدم التوريث رغم أن هذا لم يعد ممكنا بقيام الثورة التي أسقطت النظام والتوريث فهذا يسمى ضحكا على العقول، وأتفهم حالة العرس التي عاشتها مصر أثناء الاستفتاء لأنها المرة الأولى التي ينزل فيها الناس ويدلون

بأصواتهم، ولكنى لم أنزل ولم أشارك في هذا الاستفتاء لأنى لم أجد معنى واضحا سواء لقول نعم أو لا.

■بما أن الدستور ليس مهماً، إذن فإصلاح البلد يكمن في الرئيس القادم؟

-لا يهمني أن يكون الرئيس القادم مدنيا أو عسكريا، المهم أن يقوم بتنفيذ أجندة الثوار، فهذا هو العمل الوطني في هذه الفترة.

■معنى هذا أنه ليس لديك مانع من ترشح المشير طنطاوي للرئاسة؟

-أظن أنه في ظل تفاهم التيار الإسلامي والمجلس العسكري، فإنني لا آمل خيرا لأنه ربما سنشهد رئيسا يحركه المجلس العسكري من وراء ستار وكأن الثورة لم تقم.

■وكيف ترى أداء الإعلام ما بين مفجر للثورة ومشعل للفتن؟

-في رواية "أورويل 1984" التي كانت تتخيل العالم في المستقبل تجدين أن البطل كان يكتب في مذكراته قبل القبض عليه: "إنني لو استطعت أن أحتفظ ببضعة سنتيمترات من مخي حتى أتمسك بالاعتقاد بأن 2+2=4 فقد نجحت"، وهذا يعنى أن وسائل الخداع التي تسلط الآن على عقول الناس كثيرة وقوية، ومهمتنا ككتاب وإعلاميين الاحتفاظ للناس بعقولهم وإظهار الحقائق، فالناس مغيبة وتحاول وسائل الإعلام شغلهم بقضايا تافهة، خاصة من قبل الإعلام الرسمي، أما الإعلام الخاص فخداع الناس فيه يأتي عن طريق الإثارة لجلب الإعلانات.

■وكيف ترى موقف الغرب مما يحدث في مصر حاليا؟

-الغريب أننا نتناقش في كل الأمور وكأن مصر أصبحت حرة مستقلة في سياساتها الداخلية والخارجية وهذا غير صحيح، أمريكا كانت هي التي تتحكم في سياسة مصر حتى 25 يناير، أما الآن فلا أعرف بالضبط لكنها ليست بعيدة عن المشهد ومن السذاجة أن نظن أن الغرب ليس له دور.

■وكيف ترى الوضع الاقتصادي؟

-الوضع الاقتصادي سيئ ولكنه ليس خطيرا، والرعب المتعلق بتدهور الاقتصاد جزء من المخطط المنشود لأن الشخص المرعوب هو أسهل من تستطيع السيطرة عليه، ولاحظت أيضا أن الجنزوري في بداية تصريحاته بدلا من أن يطمئن الناس قال إن الوضع الاقتصادي أسوأ مما توقعنا بكثير، فهل مثل هذا الترويع هو المطلوب الآن؟

■أخيرا ما هو المخرج الآمن للشعب؟

-السلطة قل خوفها من الشعوب، ليس في مصر فقط ولكن في العالم المتقدم أيضا، لأن الدولة الحديثة توحشت، والمفكر الأمريكي المرموق ناعوم تشومسكي وصف النظام الديمقراطي الأمريكي ذات مرة بأنه أفضل نظام سياسي تستطيع شراءه بالنقود، ومن يقول إن العالم تسوده الآن موجة من الديمقراطية أرد عليه بأن العكس تماما هو الصحيح، ولن أقول موجة ديكتاتورية، لأن الذي حدث أفظع بكثير، فمثلا ثلثا الشعب البريطاني خرج للشارع معارضا دخول بريطانيا العراق، ومع ذلك دخلت، أتريدين استهزاء برغبات الناس أكثر من هذا؟! كما أن أجهزة المخابرات الأمريكية حاليا تستطيع معرفة كل كتاب يقرؤه المواطنون في المكتبات العامة إذا أثيرت حوله أي شكوك، انظري كيف يعاملون المواطنين في المطارات من تفتيش قاس وتجريد للملابس، ثم يتكلمون عن ديمقراطية العالم المتقدم! هذه أكبر خدعة، فما بالك بنا نحن حديثي العهد بالحرية؟

أنا لم أفقد الأمل، فالإنسان في النهاية هو الأقوى وقضية سميرة إبراهيم الفتاه الصعيدية التي وقف والدها مساندا لها، أظهرت أن مصر تغيرت رغم كل المصاعب التي مرت بها خلال الأربعين عاما الماضية، وأنا متفائل بالجيل الجديد الذي يبعث على الأمل، والطبقة الوسطى تغيرت وا

15. حوار 12 /5/ 2011

مع

منير فخري عبد النور

"أحداث إمبابة" مؤامرة ومحكمة التدبير . . ومن يسكت عليها شيطان أخرس

وصف منير فخرى عبدالنور، وزير السياحة، الأحداث التي شهدتها منطقة إمبابة، السبت الماضي، بأنها مؤامرة مُحكمة التدبير، معتبراً أن من يسكت عليها "شيطان أخرس"، لافتاً إلى أن الاستعانة بالسلفيين لحل أزمتي كنيسة صول وقطع أذن مواطن قبطي، جرأتهم على مؤسسات الدولة، واصفاً الوضع الآن بأنه خطير، وهيبة الدولة بأنها على المحك، مشيراً إلى أن أهالي قنا رفضوا المحافظ القبطي لأن سابقه فشل، وهذا منطق مغلوط، مؤكداً أنه يرفض انتخاب المحافظين.

وأضاف عبدالنور في حواره مع "المصري اليوم"، أن حزب "الحرية والعدالة" الذي بدأت جماعة الإخوان المسلمين تأسيسه، مهم، لأنه سيكشف الجماعة، موضحاً أنه إما أن تتمسك بأفكارها فتفقد الرأي العام، أو تتنازل عنها فتخسر قواعدها، مشيراً إلى أن الاعتماد على سوق واحدة للسياحة خطأ، كاشفاً عن بدء طرق أبواب دول جديدة لجذب سياح منها مثل: الصين والهند والبرازيل، متوقعاً استمرار خسائر القطاع حتى نهاية العام الجاري، مطالباً المرشدين السياحيين وجميع العاملين بالقطاع بأن يدركوا أن البلد كله في أزمة وليست السياحة فقط، وإلى نص الحوار:

■في البداية، هل تخشى كمواطن تصاعد التيار الديني في مصر مؤخرا... وكيف ترى المشهد العام؟

-بكل تأكيد أخشى هذا التصاعد الذي يقلقني كما يقلق كل المؤمنين بقيم المواطنة من المسلمين والمسيحيين، وأعتقد أن البيت المصري يخشى السلفيين، لكنى متأكد أن الأغلبية الساحقة في المجتمع تتطلع إلى التقدم والارتقاء.

■هل تصاعد التيار الديني له تأثير على السياحة... وهل تعتقد أن الغرب يمكن أن يأخذ في الاعتبار طبيعة نظام الدولة إذا كان مدنياً أو دينياً قبل أن يرسل رعاياه للسياحة في هذه الدولة؟

-طبعاً، فإذا جاء نظام يحرم سياحة الشواطئ مثلاً، أو قال إن الفراعنة كانوا يعبدون الأصنام لذا يجب أن نهدم معابدهم، بالطبع الأمر سيكون له تأثير.

■كيف ترى أحداث إمبابة؟

-الوضع خطير جدا، والمصريون جميعهم يطالبون بموقف حاسم مع الاتجاهات المتطرفة التي تريد أن تعود بنا إلى القرون الوسطى، والسكوت اليوم على هذه التجاوزات جريمة، فيجب على كل مؤمن بمصر الوطن والدولة المدنية أن يتصدى لتجاوزات أصبحت غير مقبولة وأصبحت تمثل تهديداً للدولة ومؤسساتها وللوطن وقيمه، وللعدالة ومبادئها، وللأمن القومي والاستقرار، وللإنتاج والتقدم.

■هل تعتقد أن أحداث إمبابة وقعت نتيجة السكوت على الأحداث الأخيرة وعدم اتخاذ إجراءات صارمة تجاه ما حدث في حادثتي قطع أذن مواطن في قنا وهدم كنيسة صول، وغيرهما؟

-سيأتي التوقيت المناسب لاتخاذ الإجراءات الحاسمة ووضع حد لهذه الجرائم، وأعتقد أن السكوت على قطع أذن المواطن المسيحي دون محاكمة الجاني ثم اللجوء إلى القيادات السلفية لحل مشكلة صول، وأخيراً محاولة استيعاب الخارجين على القانون الذين قطعوا السكة الحديد في قنا، في تقديري جرّأ هؤلاء على الدولة ومؤسساتها، وأياً كان سبب السكوت فإنه لم يعد واردا، والساكت عن هذه الجرائم "شيطان أخرس".

■هناك من يتهم من يسمون "الفلول"، وآخرون يتهمون السلفيين بالوقوف وراء أحداث إمبابة، إلى أي الرأيين تميل؟

-ليست لدى معلومات، وأياً كان الأمر فهو مؤامرة محكمة التدبير.

■كيف قرأت مظاهرات السلفيين لاسترداد كاميليا شحاتة، ووفاء قسطنطين، وأخيراً عبير طلعت، وما هي اقتراحاتك للتعامل مع هذه المظاهرات؟

-شيء مؤسف أن تصل الحال إلى هذه الدرجة من سوء الفهم والتفاهم، وأقترح أن نرفع جميعا شعار "الدين لله هو الحل" وليس من حق مخلوق، مهما كان، أن يتدخل لمعرفة ما في قلب أي فرد أو شكل علاقته بالله.

■ما تقييمك لما حدث في قنا... وتبعات تعيين محافظ قبطي؟

-ما حدث في قنا نتاج سياسة، وطائفية، وتركيبة اجتماعية، فهناك حرية، شعر بها المواطن بعد ثورة يناير، وهو حق سياسي، وطائفية متمثلة في العلاقة بين المسلمين والنصارى بلغة الصعيد، واجتماعية بحكم التركيبة القبلية، حيث الأشراف والهوارة والقبائل المختلفة في قنا... كل هذا كان واضحا في المظاهرات التي استمرت أكثر من 10 أيام بعد تعيين المحافظ الجديد، وتقديري أن هذا شيء مؤسف، فأن يشعر المواطن بحقه في القبول أو الرفض فإن هذا شيء عظيم، لكن أن يعبّر عن هذا الرفض بهذا الشكل، فهذا أمر يضر بالمشهد العام والحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. أما عن الشق الطائفي فلو استخدمنا المنطق نفسه بأنهم يرفضون المحافظ القبطي لأن المحافظ السابق كان قبطيا وفشل، فبالقياس يجب أن نرفض رئيس الجمهورية المقبل إذا كان مسلما، وهذا منطق مرفوض.

■هل شعرت بالإحباط بعد قرار تجميد عمل المحافظ؟

-نعم، بكل تأكيد، لكن بعض المسؤولين الذين يتميزون بالخبرة والحكمة يرون أن هذا هو الأسلوب الأسلم للتعامل مع الوضع الحالي.

■ .هل تعتقد أن ضياع هيبة الدولة جزء من منتجات الثورة رغم مكاسبها؟

-لا شك أن هيبة الدولة الآن على المحك، وإن كان يرى بعض الحكماء أن هذه الفورة" - التي نعيشها وهى مؤقتة - صاحبت وتصاحب كل التغييرات السياسية العميقة، وكل الثورات التي حدثت في العالم كله، بل بالعكس هؤلاء وهم أصحاب خبرة وحكمة

يرون أن هذه الفورة المصرية أقل بكثير مما صاحب التغييرات السياسية العميقة التي حدثت في دول أخرى، وعموما يجب أن يتعامل الجميع بحكمة وبرفق في هذه المرحلة، لأن أي صدام ستكون آثاره عميقة.

■هل تقصد بـ"الرفق" تغيير المحافظ؟

-لا، لست مع هذه الفكرة، والمحافظ لم يقدم استقالته، لكن أنا مع فكرة التهدئة، وكما قلت فإن الصعيد له تركيبة سكانية بها توازنات، وينتشر به السلاح بشكل كبير، لذا فإن أي قرار لابد أن يتسم بالحكمة والمسؤولية.

■من بين الحلول التي تم طرحها لإنهاء الأزمة تبادل المحافظين بين قنا والمنيا... ما رأيك في هذا الاقتراح؟

-لست مع هذا القرار لأن هذا يعد تراجعا، فأنا مع التهدئة وليس التراجع.

■الأزمة فتحت الباب لإعادة الحديث حول ضرورة انتخاب المحافظين... هل تؤيد الانتخاب؟

-هذا موضوع آخر ويحتاج إلى تغيير النظام ككل، وأن كنت شخصيا ضد انتخاب المحافظين لأنها وظيفة تنفيذية مثل منصب الوزير، ويجب أن نختار القادر على الإدارة والتنظيم.

■جماعة الإخوان المسلمين بدأت خطوات تأسيس حزب "الحرية والعدالة" وقالت إنه سيكون منفصلاً عن الجماعة، لكن هيئته منتخبة من مجلس شورى الجماعة، كيف ترى هذه الخطوة؟

-كيف يمكن أن أتخيل محمد مرسى، وعصام العريان، وسعد الكتاتني خارج تنظيم الإخوان، وإلا كانت ازدواجية وشيزوفرنيا، وأعتقد أن هذا الحزب سيكون اختباراً صعباً للجماعة، ومفيداً للبلد، صعباً لأنهم سيضطرون إلى الاعلان بوضوح عن موقفهم من أمور عدة مثل: المرأة، والأقباط، والبنوك، والسياحة، وتداول السلطة، والديمقراطية، والأهم من ذلك سيضطرون إلى تعريف وشرح ما يعنونه بمدنية الدولة، وهنا إما أن

يتمسكوا بأفكارهم التقليدية المتوارثة منذ نصف قرن أو أكثر، وكثير منها يتناقض وتطلع شباب مصر إلى بناء دولة حديثة فيفقدون جزءا من شعبيتهم، أو ينزلون إلى الواقع ومقتضياته فيفقدون قواعدهم التقليدية، أما بالنسبة للبلد ففوائد تشكيل هذا الحزب كثيرة، أهمها أن يعمل الكل في وضح النهار، وأن يكون لكل منهم الحق في إبداء الرأي والمشاركة، لأن مصر لكل المصريين.

■وهل تعتقد أن الجماعة ستحصل على 50% من مقاعد مجلس الشعب كما تخطط؟

-الرأي العام المصري مثل البطيخة المقفولة، ولا يوجد قياس رأي دقيق وعلمي لمعرفة حجم القوى السياسية، وبالتالي لا أستطيع أن أجيب عن السؤال.

■لننتقل إلى ملف السياحة... كمعارض قديم أصبح وزيراً هل تقبل بالمعارضة وإلى أي مدى؟

-أقبل بها إلى أبعد مدى، فدون معارضة يسير المسؤول وكأنه معصوب العينين، لذا أرحب بالإعلام المعارض ولابد أن أسمع وأقرأ النقد الذي يكتب عنى وعن سياساتي لأتدارك أخطائي إن وجدت، وأوضح وجهة نظري لو كنت على صواب.

■إذن ما علاقتك بالسياحة لتكون وزيرا لها؟

-ليس صحيحا أنى أجهل كل شيء عن السياحة، أو أنى بعيد عنها، فوالدي كان يعمل بالسياحة في الستينيات وطوال 20 عاماً كنت أتابعه وأتعلم منه، ثانيا السياحة "مش كيميا"، فهي خدمة تباع وتشترى مثل أي سلعة، ثالثا الوزارة مثل كل المؤسسات تحتاج إلى حسن إدارة.

■هناك تصريح منسوب لك بأن الفريق أحمد شفيق، رئيس مجلس الوزراء السابق، عرض عليك المنصب لإرضاء حزب الوفد والأقباط في نفس الوقت؟

-لم أقل هذا على الإطلاق.

■هناك من يرى أن الحكومة الحالية ائتلافية؟

-لا، بل حكومة وطنية، ينتمى أعضاؤها إلى مدراس فكرية مختلفة توافقوا على أن يتعاونوا ويتكاتفوا وتتضافر جهودهم في مواجهة المخاطر التي تهدد الوطن في هذه المرحلة، ويعملوا لتحقيق أهداف الثورة أو على الأقل للتمهيد وتهيئة المناخ كي تتحقق هذه الأهداف.

■اتهمت بعد توليك المنصب بأنك رفضت توجه المتظاهرين إلى شرم الشيخ كوسيلة ضغط لتقديم الرئيس السابق حسنى مبارك للمحاكمة؟

-ما حدث أنى اتصلت بالمهندس ممدوح حمزة الذي تربطني به علاقة قديمة، وقلت له أنا مستعد أنزل معك لعمل مليونيه في أي مكان، ولكن أرجوك ابعد عن شرم الشيخ لأنها المقصد السياحي الأول في مصر.

■لكن السياحة في كل قطاعاتها كانت متضررة بالفعل بعد الثورة؟

-خلاص يعنى نهدها كلها، وألم حاجتي وأروح... من الطبيعي أن أدافع عن القطاع الذي أتحمل مسؤوليته، وهناك طرق للضغط والمطالبة دون تعريض المصلحة العامة للخطر والدليل أنه تقرر التحقيق مع مبارك دون الحاجة إلى مليونيه.

■لكن الثورة التي شاركت فيها عرضت البلد كلها للخطر، فلماذا لم تقسها وقتها بنفس المنطق، أم أن قرارات المنصب تختلف عما قبله؟

-هناك فرق كبير بين المرحلتين، فحتى ١١ فبراير الماضي، كان يجب بذل كل الجهد وسلك كل الطرق لتغيير النظام، ولكن بعد تحقيق ذلك يجب أن نعمل على تحقيق أهداف الثورة، أخذا في الاعتبار المصالح الاقتصادية العليا للوطن، وفي هذا الصدد أنبه وأقول إن تعريض الاقتصاد المصري للانهيار هو تعريض الثورة ذاتها للخطر، وقطاع السياحة يساهم بـ ١١% في الناتج المحلى، وهو أكبر مصدر للعملة الأجنبية.

■ما حجم خسائر السياحة حتى الآن؟

-الخسائر في الربع الأول من السنة بلغت ملياراً ونصف المليار دولار، وهذا هو فرق الإيراد مع ما تحقق العام الماضي خلال نفس الفترة، ومن المتوقع أن تستمر الخسائر حتى الربع الأخير من السنة.

■وما الإجراءات التي تتخذها للحد من هذه الخسائر؟

-بدأنا بوضع خطط فورية للتسويق، وأعتقد أن مصر في حاجة إلى التنوع في أسواقها في المرحلة المقبلة، ففي الماضي كان يتم التركيز على أسواق محددة، فالسوق الروسية هي السوق الأولى المصدرة للسياحة إلى مصر، فقد استقبلت مصر العام الماضي مليوني 800 ألف يمثلون 20%، ومن الخطورة بمكان أن تمثل سوق واحدة 20%، لأنه لو اهتزت السوق، لأي سبب، سيكون التأثير علينا بالغا، لذا من المصلحة تعدد الأسواق واختلافها، ثانيا أعتقد أن هناك أسواقاً في غاية الأهمية لم نطرق أبوابها على الإطلاق مثل الصين والهند والبرازيل.

■وكيف يتم العمل على جذب سياح من هذه الدول؟

-بإرسال وفود إليها، وفتح مكاتب سياحية هناك للترويج، ودعوة وفود تضم إعلاميين ومشاهير ورجال سياحة للتعرف على الإمكانيات السياحية في مصر، وقد تم بالفعل دعوة وفد هندي، وأنا على اتصال مستمر بسفير الصين للاتفاق على إرسال بعثة إلى هناك، والسينما من أكثر المجالات التي يمكن من خلالها جذب السائحين، فعندما يتم تصوير فيلم في مصر سيجذب المشاهد، وسوف أتصل بوزير المالية لدراسة إمكانية تسهيل الإجراءات التي تكفل للمنتجين الأجانب التصوير في مصر.

■ورثت تركة كبيرة من الفساد كما يقال، أحمد المغربي، وزهير جرانه، كيف تعاملت مع هذه الملفات؟

-بتطبيق القانون وإلغاء الاستثناءات وتنفيذ الأحكام القضائية، فقد تم وتتم مراجعة اللوائح والقرارات الوزارية السابقة أخذا في الاعتبار العدالة والمصلحة العامة، فهناك

شركات حصلت على أحكام قضائية لم تنفذ بمزاولة نشاط الحج والعمرة، فنفذتها، ونفذت أحكاماً بحل اتحاد الغرف السياحية وغرف الشركات، وكانت هناك مشكلات في هيئة التنمية السياحية، حيث منحت شركات موافقات مبدئية منذ أكثر من عامين على تخصيص أراض، ولم تتحول الموافقات المبدئية إلى قرارات نهائية، فألغيتها لأن التأخير يعنى عدم جدية المستثمرين.

■هل تلقت الوزارة أي عروض بالاستثمار في قطاع السياحة منذ اندلاع الثورة؟

-نعم، فإحدى الشركات من أبوظبي طلبت زيادة طاقة فندقها بشرم الشيخ إلى 300 غرفة، وبناء فندق جديد في الغردقة، وشركة "أكور للفنادق" التي كانت لديها مشكلات كبيرة في مصر، أعربت عن استعدادها لزيادة استثماراتها، وشركة "هيلتون" لإدارة الفنادق أكدت لي أنها تبحث عن مستثمرين لإقامة مشروعات فندقية بالقاهرة تعويضا عن فندق "النيل هيلتون"، وهنا أقول إن مصر مقصد سياحي فريد في العالم، قد تمر بأزمة، لكن صناعة السياحة في العالم لا يمكن أن تعيش في غياب مصر التي تحتل المرتبة 18 في العالم كمقصد سياحي، وأتصور أنه في ظروف طبيعية وتخطيط جيد يمكن أن تتقدم كثيرا في الترتيب.

■الدكتور زاهي حواس، وزير الدولة لشؤون الآثار، اقترح تقليل أعداد السياح حفاظا على الآثار، ألا ترى أن الاقتراح يتعارض مع هدفك بزيادة أعدادهم؟

-هذا موضوع مهم في الحقيقة لأن السياحة هي مصدر دخل وهى قطاع كثيف العمالة، لكن أيضا لها آثار سلبية على البيئة والآثار إذا لم يحسن تنظيمها وتخطيطها، فعندما نرى الآلاف يدخلون ويخرجون من وإلى مقابر وادى الملوك بوضع أياديهم على الجدران، ويستخدمون الكاميرات وما لهذا من تأثير على الألوان، لذا يجب أن تكون هناك معادلة بين الدخل وفرص العمل من ناحية، وبين مسؤولية الحفاظ على البيئة والآثار من ناحية أخرى.

■إذن أنت مع فكرة تقليل الأعداد؟

-أنا مع حسن التخطيط، بزيادة الأعداد الكلية للسياح في مصر ولكن مع تعدد الأنشطة، سياحية وثقافية ودينية وعلاجية، وسياحة الشواطئ والصحارى.

■وكيف يمكن زيادة الأعداد الكلية للسائحين؟

-مع تنوع الأسواق والأنشطة بوضع خطة استراتيجية لتطوير السياحة، وبالمناسبة تشاركنا منظمة السياحة العالمية في مناقشة هذه الخطة، ويجب أن نتوقف عند ذلك لأن العملية ليست أعداداً فقط، وإنما نهدف إلى زيادة الدخل.

■لكن زيادة الدخل ستحدث كنتيجة طبيعية لزيادة الأعداد؟

-ليس بالضرورة، فمصر للأسف أصبح ينظر لها في العالم على أنها مقصد سياحي رخيص جدا، وهذا في تقديري عيب، لأن مصر بلد عظيم، وقلما يوجد بلد يستطيع أن يعطى للسائح كل ما تعطيه مصر من شواطئ ودفء وآثار، وفرص للمغامرة في الصحارى وجمال طبيعة.

■لكن في المقابل يتعرض السائح للتحرش والنصب والتسول مما يدمر السياحة وأي محاولة للارتقاء بها؟

-هذا صحيح، وهنا ندخل في حلقة مفرغة، نخفض الأسعار حتى نجذب السائحين، ومع تخفيض السعر نقلل من مستوى الخدمة، لذا أرى أننا مع الرغبة في زيادة الدخل وفرص العمل ويجب أن نراجع الأسعار التي نعرض بها خدماتنا وهو أمر من أصعب ما يمكن.

■لماذا تبقى على مستشاري الوزير السابق والذين يتهمهم العاملون بقطاع السياحة بإفساد السياحة؟

-لم أستغن عن المستشارين في البداية لأن بعضهم كفء للغاية ولكن من أول القرارات التي نفذتها تخفيض الرواتب العليا بما فيها رواتب المستشارين، بشكل كبير وصل، في بعض الأحيان، إلى 70% حتى تتقارب دخول العاملين في الوزارة، ومع ذلك فهناك 6 مستشارين لن تجدد عقودهم بانتهائها خلال الأسابيع المقبلة.

■المرشدون السياحيون غاضبون منك لأنهم يعدون أنفسهم من أكثر المتضررين من الثورة ويشعرون بتخلي الوزارة عنهم؟

-كل العاملين في قطاع السياحة من فنادق وبازارات ومرشدين، وأصحاب شركات سياحة، ونقل، في أزمة، ويجب على الجميع أن يعرف أن الوزارة جهة منظمة تضع القواعد والضوابط وتشرف على تنفيذها، وتهيئ المناخ اللازم لنمو القطاع وازدهاره، ويجب أن يعي الجميع أن البلد كله في أزمة فهل وزارة المالية ستدفع تعويضات للبلد بالكامل.

■لكن وزير المالية صرح بأن الدولة سوف تدفع تعويضات للمتضررين؟

-يسأل في ذلك وزير المالية، لكن أنا أنادى بشيء من التعقل في المطالب، فكل القطاعات في أزمة، فكيف ستعوض الوزارة البلد بالكامل، ومع طلب المرشدين السياحيين مساندة وتعويضا من صندوق السياحة، جمعت مجلس الإدارة الذي قرر أن يصرف لنقابتهم 10 ملايين جنيه نقدا، وملتزم بسداد مليون جنيه كل عام لمدة 10 سنوات، فقامت الدنيا ولم تقعد، وجاءني عدد من المرشدين يعترضون على دفع المبلغ للنقابة، وقالوا إنها لا تمثلهم، وطلبوا أن أعطيهم الأموال مباشرة وهذا وضع غير قانوني، فعقدت اجتماع مجلس إدارة وقرر دفع المبلغ بشرط اتخاذ قرار من الجمعية العمومية للنقابة بالموافقة على هذه الشروط، فجاءني النقيب وقال لي لا أستطيع جمع الجمعية العمومية، فقلت له إذن لا أستطيع أن أفعل شيئاً، فهذه مشكلتك أنت، وعلى المرشدين أن يثقوا في نقابتهم ويؤكدوا شرعية مجلسها، أو يعيدوا الانتخابات.

ملحق

فيديوهات مع مجموعة من المتحاورين

https://youtu.be/cLVFzl5MGdg

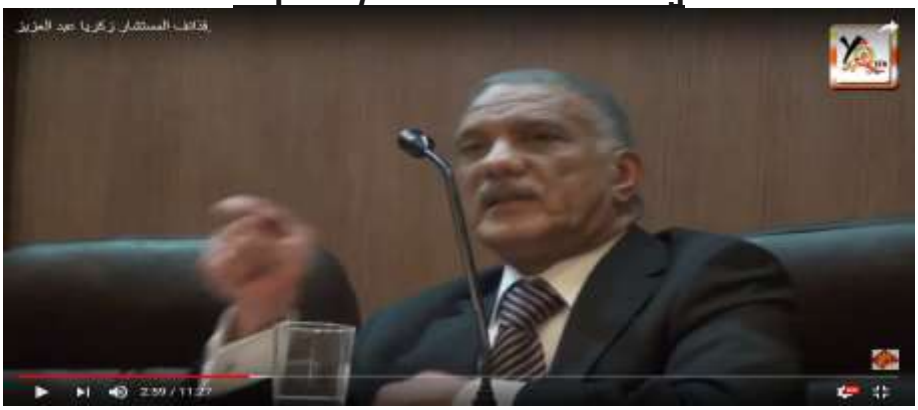

https://youtu.be/K9F-D5uKe3s

https://youtu.be/VMzV_5A9c18

https://youtu.be/-ql1D7mVINY

https://youtu.be/CfSrGTQObyA

https://youtu.be/_o38CuKHhPA

https://youtu.be/Lrp-iPsQu2s

https://youtu.be/jxupUcdlN-w

https://youtu.be/u6_I25kGtYE

https://youtu.be/R1A5OTpNii4

https://youtu.be/RD_plgEpyMU

https://youtu.be/qtaaeEr_9_w

https://youtu.be/xI2WNbOaRV8

https://youtu.be/b5c3O-nVQK4

https://youtu.be/47vjyj4x3E0

https://youtu.be/cJ90dWpFYhU